# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵉⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 438

من 21 إلى 28 دجنبر 2021

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

## صحة الشعوب خدمة عمومية وليست سلعة

## كلمة العدد

# نحو بناء أدوات نضال الطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية

إن ما يجب أن يؤرق كل المناضلين(ات) المخلصين(ات) لشعبنا هو تشتت النضالات الشعبية وعزلتها عن بعضها البعض وابتعاد أغلبها عن القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة. ولعل أحد أهم أسباب هذا الواقع هو كون الطبقة العاملة، التي من المفروض أن تكون في طليعة النضال الشعبي لكونها الطبقة النقيض للكتلة الطبقية السائدة والامبريالية، لا زال نضالها يتسم بالتشتت والضعف رغم الهجوم الخطير الذي تتعرض له.

ومن الأسباب الأساسية والعميقة لهذا الواقع افتقاد الطبقة العاملة لأدوات نضالها المستقلة عن البرجوازية: فلا زالت غالبية الحركة النقابية تئن من تحت نير البيروقراطية،عميلة الكتلة الطبقية السائدة.ولا زال العديد من المناضلين والمناضلات المنحازين(ات) لصف الطبقة العاملة مترددون في الانخراط بقوة وحماس في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

وتشكل الصعوبات والعراقيل أمام توحيد القوى الحية حول برنامج حد أدنى قد يتمثل في إسقاط المخزن على طريق بناء جبهة الطبقات الشعبية أحد أسباب هذا الواقع الحالي المتردي ولتغول المخزن والهجومات المستمرة على الأوضاع الاجتماعية لغالبية الشعب المغربي.

ما العمل للتقدم في إنجاز مهمتي بناء أدوات نضال الطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية؟

إن تصحيح وضع الحركة النقابية لكي تكون في خدمة الطبقة العاملة والشغيلة يتطلب من كل المناضلات(ين) النقابيات(ين) المخلصات(ين) لهذا الشعار أن يتجاوزوا الخلافات الثانوية ويتحاوروا وينسقوا في النضال وأن يعملوا على توحيد النضالات بين المركزيات المناضلة عوض التنافس بينها حين يكون مضرا بالوحدة النضالية للطبقة العاملة والشغيلة وأن يكون التزامهم بمصلحة الطبقة العاملة والشغيلة فوق التزامهم بهذه النقابة أو تلك.

أما التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، فيتطلب من كل الماركسيين والماركسيات، تجاوز الحلقية وخوض حوار جدي يهدف إلى المزيد من توضيح التصور لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وتطوير علاقات التنسيق والتعاون بينهم، وذلك استحضارا للمرحلة الحالية التي يعرف فيها الصراع الطبقي في بلادنا احتدادا غير مسبوق وأصبح الاعلان عن تأسيس هذا الحزب مهمة آنية، خاصة بعد انطلاق السيرورات الثورية في منطقتنا. كما يستوجب خوض الصراع ضد كل ألوان الفكر البرجوازي، وخاصة فكر ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية لكونه ينفي المادية التاريخية والدور الثوري الحاسم للطبقة العاملة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي. كما يتطلب من النهج الديمقراطي المزيد من توضيح مشروعه للإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والتعريف به على نطاق واسع.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية كجبهة ذات طابع استراتيجي لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي قد يطول وقد يتطلب بناء جبهات تكتيكية واسعة تركز على العدو الاكثر شراسة والذي يقف سدا منيعا أمام أي تقدم في مسار التحرر والديمقراطية. وهذا العدو، الآن، هو المخزن، وعلى رأسه نواته الصلبة المافيا المخزنية. ولبناء هذه الجبهة المناهضة للمخزن، طرح النهج الديمقراطي ضرورة الحوار العمومي بين كل القوى المتضررة من استبداد وفساد وافتراس المخزن وبناء جبهة ميدانية تضم هذه القوى وقد تركز، الآن على النضال حول:

القضية الاجتماعية: الغلاء والشغل والحماية الاجتماعية...

-قضية الحقوق والحريات: إلغاء قانون الطوارئ الصحية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، مواجهة تغول المخزن...

-قضية السيادة الوطنية والتحرر من هيمنة الامبريالية والتصدي لقاعدتها الأمامية في منطقتنا: الكيان الصهيوني.

ويتوقف بناء وتوسيع وتطوير الجبهة الميدانية على:

-العمل الجاد من أجل توسيع الجبهة الاجتماعية من خلال إما التحاق أو التنسيق مع كل القوى الحية والحركات الاحتجاجية والحراكات الشعبية والحركات الاجتماعية وعموما كل الإطارات المناضلة في نفس الميدان...

- تشبيك مختلف مكونات الحركة الحقوقية من خلال توسيع الائتلاف والتنسيق مع الإطارات المناضلة في نفس الميدان.

-تقوية وتوسيع الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع مع الكيان الصهيوني والتنسيق مع الإطارات المناضلة في نفس الميدان وتطويرها في اتجاه التصدي لهيمنة الامبريالية على بلادنا.

-تقوية وتطوير العلاقات، في منطقتنا والعالم، مع القوى التي تناضل من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

## ضيف العدد: محمد الوالي

**أزمة الحركة النقابية ببلادنا أزمة مركبة والخروج منها لا يتطلب فقط مواجهة البيروقراطية والانتهازية وارتباطها العضوي بالمخزن والباطرونا، بل يقتضي مواجهة التفقير السياسي الذي يحكم الطبقة العاملة وأجزاء واسعة من الطبقة المتوسطة...**


النهج الديمقراطي يتضامن مع مختلف النضالات العمالية والشعبية 2

قيادات نقابية في خدمة الرأسمال 6

عالم آخر يتشكل: نقط ارتكاز وحدود بين التثبيت والمراجعة 12

الشبيبة التعليمية في مقدمة النضالات الشبابية 13



السحب: مطبعة العهد الجديد

annahjad@gmail.com www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

# النهج الديمقراطي يتضامن مع مختلف النضالات العمالية والشعبية...

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم الأحد 12 دجنبر 2021، تدارست فيه القضايا التنظيمية للحزب ومستجدات الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية، وأصدرت بيانا يتضمن ما يلي:

– الارتياح للحيوية التي عرفها النشاط التنظيمي استعدادا لانعقاد المؤتمر الخامس للحزب أواخر شهر يناير 2022، وذلك بالشروع حضوريا في عملية انتداب المؤتمرات والمؤتمرين وعقد اللجنة الوطنية للقطاع النسائي اجتماعها الثامن عن بعد، يوم الأحد 5 دجنبر2021، تحت شعار "قطاع نسائي قوي في صلب بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات" دورة "شهيدة الحركة الماركسية اللينينية سعيدة المنبهي وشهداء الشعب المغربي"؛

– التضامن الكامل مع العاملات والعمال في مختلف مواقع النضال في طنجة (شركة رونو/ استراتجيك)، والمحمدية (الشركة الوطنية للنقل ووسائل اللوجستيك) ومشرع بلقصيري (شركة أوملالة الفلاحية) ومكناس شركة سيكوميك ووجدة (الجماعات المحلية) والرباط (شركة سيتل/مركز النداء) وكذلك مع ضحايا مافيا العقار والافراغ من السكن (بدوار أحمر–عين الشق)؛

– الدعم التام للحملة النضالية التي قررت النقابة الوطنية للعمال الزراعيين خوضها من 8 الى 19 دجنبر للرفع من منسوب التضامن بين العمال/ات الزراعيين/ات وحشد التضامن العمالي والشعبي ومواجهة الاقصاء الاجتماعي والتمييز القانوني والاستغلال البشع وضرب الحقوق والحريات النقابية والحق في الشغل القار واللائق؛

– التنويه بمبادرة ثلاث فصائل طلابية الهادفة إلى التنسيق لاستنهاض الجماهير الطلابية لمواجهة قرارات وزارة التربية الوطنية تهم وضع شروط مجحفة لولوج مهنة التعليم، وإلى العمل الجماعي حتى يسترجع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مكانته النضالية المعهودة؛

– توجه الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي تحية الى الطفرة النوعية التي سجلها قرار النضال الوحدوي الذي صدر عن ثلاث فئات اجتماعية تضم الأساتذة المفروض عليهم التعاقد وحملة الشهادات المعطلين وفصائل طلابية، مع التأكيد على ضرورة الاقتداء بهذا التوجه الذي يجسد شعار "مطالبنا متعددة ونضالنا واحد"؛

– دعوة مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي للمشاركة الفعالة في الذكرى الأولى ليوم 22 دجنبر 2022 المشؤوم حيث تم التوقيع علانية على التطبيع الصريح مع الكياني الصهيوني وخيانة قضية الشعب الفلسطيني؛ وكذلك الحضور يوم 25 دجنبر فعاليات "محاكمة التطبيع والمطبعين" المنظمة من طرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

– تجدد التنديد بالتصعيد المتواصل بين النظامين المغربي والجزائري، والذي ينذر بمواجهة عسكرية ممكنة، يدفع شعبا البلدين فاتورتها، مع التأكيد على ضرورة ضمان السلم بالمنطقة، والتضامن بين الشعوب المغاربية للنضال المشترك من أجل التحرر الوطني والديمقراطية ومناهضة الإمبريالية والصهيونية؛.

– التضامن مع شعبي السودان وتونس في مقاومتهما الشديدة للثورة المضادة التي تستهدف القضاء على أي أمل للتحرر السياسي من الاستبداد والتبعية الاستعمارية؛

– الانضمام إلى الحملة التي أطلقتها القمة العالمية للشعوب لعدم السماح لحكومة المملكة المتحدة بتسليم الصحفي جوليان أسانج إلى الولايات المتحدة لمحاكمته ساهم كصحافي ومؤسس منظمة ويكيليكس بصفة رئيسية في الكشف عن جرائم الإمبريالية الأمريكية وحلفائها في أماكن مثل أفغانستان والعراق وليبيا.

الرباط: 12 دجنبر 2021.

### في ذكرى تاريخ توقيع اتفاقيات التطبيع المشؤوم

## الجبهة المغربية لدعم فلسطين تدعو ليوم وطني احتجاجي

تحت شعار:"**معركتنا مستمرة حتى إسقاط اتفاقيتي التطبيع والتعاون العسكري الخيانية**"، دعت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لجعل يوم 22 دجنبر يوما وطنيا احتجاجيا ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني. وجاء في نداء موجه لفروع الجبهة ولمكوناتها:

تحل الذكرى المشؤومة الأولى لتاريخ توقيع اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني من طرف النظام المغربي وحكومته يوم الأربعاء 22 دجنبر الجاري، والذي يحل علينا هذه السنة في شروط تتميز – من جهة أولى – بتصاعد الجبروت الصهيوني بدعم من الإمبريالية الأمريكية والرجعية العربية. ومن جهة ثانية بتسونامي تطبيعي خطير، حيث أن بلادنا ارتمت بشكل مخز في أحضان الكيان الصهيوني العنصري الاستعماري والعدواني، من خلال توطيد وتعميق العلاقات في جميع المجالات، والتفريط في السيادة الوطنية ورهنها بالحلف العسكري الصهيوني والإمبريالي من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية واستخباراتية مع الصهاينة.

ولقد قررت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع إحياء هذا اليوم (22 دجنبر) بقوة في كافة المدن والمناطق، وذلك بجعله يوما وطنيا تضامنيا رابعا، تحت شعار:

**"معركتنا مستمرة حتى إسقاط اتفاقيتي التطبيع والتعاون العسكري الخيانية"**

ولهذه الغاية تصدر السكرتارية الوطنية هذا النداء الموجه لكل فروع الجبهة وفروع مكوناتها من أجل التعبئة الشاملة والمشاركة القوية في هذه المحطة النضالية الهامة.

والمطلوب هو تنظيم أشكال احتجاجية موحدة في الزمان يوم الأربعاء 22 دجنبر على الساعة السادسة مساء، على غرار الأيام الوطنية السابقة.

فبالنسبة للمدن التي تأسست بها فروع للجبهة، تنظم الاحتجاجات بمبادرة الفروع، أما بالنسبة للمدن والمناطق التي ليست بها فروع للجبهة، فندعو فروع مكونات الجبهة إلى التنسيق لتنظيم أشكال احتجاجية موحدة. وإن تعذر التنسيق تبادر إحدى الهيآت وتدعو باقي التنظيمات للمشاركة.

عن السكرتارية الوطنية للجبهة

15 دجنبر 2021

## النهج الديمقراطي يدعو لانجاح اليوم الوطني الرابع ضد التطبيع

في 22 من شهر دجنبر الجاري ستكون قد مرت سنة على إقدام النظام المخزني على توقيع اتفاقية العار والخيانة مع الكيان الصهيوني الغاشم.

إن هذه الاتفاقية ستظل علامة سوداء موشومة في السجل التاريخي لنظام الاستبداد والعمالة الذي عبر عن حالة من الاستسلام والذل بالرضوخ للامبريالية الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني خدمة لمصالحهما في الهيمنة على شعوب بلدان منطقتنا واستنزاف خيراتها والتصفية الكاملة للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

ومنذ ذلك الحين تسارعت خطوات التطبيع والتعاون مع هذا العدو المتغطرس، توجت بإبرام اتفاقية تعاون عسكري واستخباراتي معه في 25 نونبر المنصرم وهو ما يعتبر مسا خطيرا بالسيادة الوطنية ويلحق أشد الضرر بشعوب المنطقة.

كل هذا يتعارض مطلقا مع الموقف المبدئي والتاريخي للشعب المغربي الداعم لنضال الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.

ومن أجل تأكيد الموقف الشعبي الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني العنصري وللمطالبة بإلغاء جميع الاتفاقيات المبرمة معه وإغلاق سفارته ببلادنا وتجريم كل أشكال التطبيع، فإن النهج الديمقراطي باعتباره مكونا من مكونات الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع يدعو مناضلاته ومناضليه والمتعاطفين معه وسائر الجماهير الشعبية الى انجاح نداء الجبهة بالاحتجاج يوم الأربعاء 22 دجنبر في مختلف المدن والمناطق.

فلنتعبأ جميعا من أجل إنجاح اليوم الوطني الرابع ضد التطبيع والمطبعين.

المجد والخلود للشهداء
الخزي والعار للمطبعين الخونة
النصر للشعب الفلسطيني وكل الشعوب المضطهدة

# لا بديل عن المقاومة الشعبية

بني ملال

## مطالب أساسية تخرج ساكنة "أدوز" للاحتجاج

نظم العشرات من المواطنين القاطنين بمنطقة أدوز التابعة لجماعة فم العنصر، التي تقع على بعد 12 كلم شرق بني ملال، وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة؛ الثلاثاء، وذلك بسبب النقص الحاصل في المياه الصالحة للشرب والكهرباء وتردي الطرق وغياب الصرف الصحي.

ويطالب المحتجون الجهات المختصة بالوفاء بالوعود السابقة، خاصة ما يتعلق منها بالقطاعات الحيوية كالماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي والتعليم، معبرين عن أملهم في أن تستجيب سلطات الولاية لملفهم المطلبي عاجلا؛ وذلك درءا للمزيد من المعاناة التي لازمتهم منذ أزيد من حوالي عقدين من الزمن.

وقال مواطنون، إن "المنطقة تزخر بمخزون مهم للمياه؛ غير أننا نسجل أن الحصة المخصصة أدوز من الماء الصالح للشرب التي مصدرها جماعة فم العنصر لا تغطي إلا نسبة قليلة من حاجيات السكان، حيث غالبا ما يتم التناوب بين الأجزاء الأربعة التي تقسم القرية على الحصة المتوفرة".

كما أوضحت فاطمة باسو، وهي مواطنة من أدوز، أن احتجاج الساكنة جاء بعد طول انتظار، حيث لم تجد بعد "وعود المجالس" طريقها الى التنفيذ.

وأشارت المتحدثة ذاتها إلى أن مناطق جبلية استفادت من الضروريات الأساسية خاصة الماء والكهرباء؛ في حين لا تزال ساكنة أدوز تجتر خيبة آمالها إلى حد الساعة.

وأضافت فاطمة باسو أنها تضطر إلى المبيت عند الجيران بعدما تسببت شمعة في إحراق كل محتويات منزلها، مؤكدة أنها كادت أن تفقد ابنتها في هذه الفاجعة بسبب غياب الكهرباء، داعية السلطات المعنية إلى الإسراع بإخراج مشروع الربط بالكهرباء إلى الوجود.

تزنيت

## طلاب أقسام التقني العالي يحتجون

نظم طلبة الأقسام التحضيرية لنيل شهادة التقني العالي، الاثنين، وقفة احتجاج أمام الثانوية التأهيلية المسيرة الخضراء بتزنيت احتجاجا على ما أسموه "سياسة الآذان الصماء التي تنهجها الوزارة الوصية على القطاع في التعامل مع ملفهم المطلبي".

وصدحت حناجر الطلبة المحتجين في شكلهم النضالي، الذي تم نقله نحو مقر المديرية الإقليمية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بتزنيت، شعارات من قبيل: "هذا عار هذا عار الطالب في خطر"، و"الطلبة ها هوما والإجازة فينا هيا"، وغيرها من الشعارات المنددة بضرورة التجاوب مع مطالبهم كفئة متضررة.

وعلى رأس المطالب التي نادى بها طلبة الأقسام التحضيرية لنيل شهادة التقني العالي بتزنيت فتح المجال أمامهم من أجل ولوج مسلك الإجازة المهنية، وصرف المنحة الجامعية وتعميمها، وتمكين جميع الطلبة من بطاقة الطالب، فضلا عن توفير مكتبة مجهزة تليق بالشعبة.

كما تضمن الملف المطلبي، الاستفادة من الأحياء الداخلية والجامعية، وتأمين الطلبة خلال مجريات الدورات التكوينية، وفتح باب خاص بالطلبة لولوج المؤسسة اعتبارا لوجود الأقسام المخصصة للتقني العالي داخل الثانوية التأهيلية المسيرة الخضراء.

بني تجيت

## هجوم ليلي على معتصم المعطلين أمام قيادة بني تجيت

تعرض معتصم معطلي بني تجيت لهجوم ليلي يوم الثلاثاء 14دجنبر2021 على الساعة 23h38 هجوم على معتصم بني تجيت، حيث تم تمزيق صور المعتقلين في سجون الدولة المخزنية.

وفي شهادته عن الحدث، كتب الرفيق عبد الرزاق بنعزوزي أحد المعطلين:

كعادتي، اتجهت مساءَ نحو "معتصم الكرامة" كما أطلق عليه المعطلون المعتصمون أمام قيادة بني تجيت منذ شهر دفاعا عن حقهم في الشغل والعيش الكريم ، وذلك لإعلان التضامن معهم بصفتي معطل بالبلدة أقتسم وإياهم نفس الهم، وكذلك بصفتي فاعلا حقوقيا ضمن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع بني تجيت.

وعلى غير عادتهم في الأيام السابقة منذ انطلاق المعتصم، وبشكل مباغث وفي وقت متأخر من الليل، هاجمت قوات القمع المشكلة من القوات المساعدة والدركيين رِواقَ المعطلين المعتصمين لتمزيق صور بعض معتقلي الرِيف والحركة الطلابية ومعتقلي الشعب المغربي عموما... وبعد ذلك تم تطويق المعتصم والوقفة المنددة التي جسدها المعطلون المعتصمون رفقة المتضامنين الذين التحقوا بعين المكان بعد الهجوم بدقائق.

استمر التطويق بعد انتهاء الوقفة أزيد من نصف ساعة ثم انسحبت قوات القمع التي قادَها في هذه العملية الخسيسة قائد مركز بني تجيت شخصيا. فلماذا صور الشهداء يا ترى؟ أَ إلى هذا الحد يرعبهم ناصر وجلول وفاطم الزهراء وبولفت والعواج.. ؟ أيرعبونَهم أحرار شعبنا وأسودنا حتى وهم خلف القضبان ؟ أم أنه الغل الدفين والعداء المشين لكل رموز الحرية وكل من سار في دربهم؟

ورغم أن هذا الأمر في الجوهر هو مصادرةٌ واضحة لحقنا في الشغل، وحقنا في حرية التعبير والاحتجاج ، خاصةً أنه تزامن مع إعلان رفاقنا المعطلين المعتصمين عن برنامج نضالي جديد ينطلق غدا، إلا أن تلك المصادرة تسرُنا هذه المرة، وذلك لأنها كذلك، اعترافٌ واضحٌ من هذا النظام بأنه استطاع أن يسجن الزفزافي وجلول وأمغار والعواج... ولم يستطع سجن أفكارهم، بل إنه يوما بعد آخر يحولهم لرموز للحرية وشموع للقضية، دائما، تنير درب من يحمل المشعل عاليا في الآفاق.

## الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

# تخلد 11 دجنبر 2021 اليوم الوطني للمرأة المناضلة الذكرى السنوية لاستشهاد المناضلة سعيدة المنبهي

تحيي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والقوى التقدمية والديمقراطية اليوم الوطني للمرأة المناضلة، 11 دجنبر، الذي يصادف هذا العام الذكرى السنوية 44 لاستشهاد المناضلة سعيدة المنبهي، بتاريخ 11 دجنبر 1977، والتي اعتقلت بتاريخ 16 يناير 1976، عقب حملة اعتقالات واسعة شنتها الدولة في صفوف مناضلي ومناضلات اليسار والقوى التقدمية بالمغرب خلال سنوات الرصاص، عقبتها محاكمات صورية صدرت على إثرها أحكام قاسية في حق المعتقلات والمعتقلين؛ حيث حكم على الشهيدة، في يناير 1977، ب 5 سنوات سجنا نافذا بتهمة المس بأمن الدولة، أضيفت لها، بمعية رفاقها، سنتان سجنا بتهمة المس بهيبة القضاء.

ومن داخل السجن، واصلت سعيدة نضالها حيث خاضت مع رفاقها ورفيقاتها المعتقلين والمعتقلات السياسيين/ات إضرابا لا محدودا عن الطعام، من أجل الاعتراف لهم بصفة المعتقل السياسي وتحسين ظروف الاعتقال؛ وهو الإضراب الذي واصلته بصمود إلى أن استشهدت بعد 35 يوما من الإضراب المفتوح عن الطعام، بتاريخ 11 دجنبر 1977، وعمرها حينئذ لا يتعدى 25 سنة.

وتخليد اليوم الوطني للمرأة المرأة هو تكريم للشهيدة، ومحطة لاستحضار ما تحمله تجربتها النضالية من قيم الكفاحية والصمود إلى حد التضحية، وما تقدمه من دروس، لعل إحداها أهمية تملك وعي سياسي متقد، مما مكنها من الدمج الخلاق بين مشروع التحرر النسائي والتحرر الوطني وتحرر الشعوب، وفي صلبها الشعب الفلسطيني، ومناهضة الصهيونية والإمبريالية ومنظومتها الاقتصادية والرأسمالية. هذا الوعي سيشكل الخط الناظم للتجربة النضالية للشهيدة الممتدة من الواجهة السياسية إلى الواجهة النقابية والإبداعية.

كما أن الهدف من تخليد الجمعية لليوم الوطني للمرأة المناضلة هو تكريم كل النساء المناضلات المكافحات من أجل مغرب تسود فيه الحقوق والحريات، وتحترم فيه كافة الحقوق الإنسانية للنساء، ومناسبة للتعبير لهن عن التقدير لتضحياتهن وجرأتهن في تحدي العقليات الذكورية السائدة والممارسات الاستبدادية على حد سواء، ولتجديد الدعم والمساندة لكل ضحايا القمع منهن وفي مقدمتهن المعتقلات السياسيات.

يحل اليوم الوطني للمرأة المناضلة هذا العام، والنساء المغربيات كما عموم الشعب، يعشن في ظل وضع عام متسم باتساع وتعميق الانتهاكات التي طالت جميع المجالات، من انتهاك لحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي والإجهاز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الحق في الصحة و السكن اللائق والحق في الأرض والماء وغيرها من الحقوق الاساسية لحاجيات للعيش الكريم؛ كلها أوضاع دفعت بالعديد من النساء للانخراط بقوة في معظم الحركات الاحتجاجية التي تشهدها عدد من المناطق في الأحياء المهمشة في المدن الكبيرة ونساء القرى والمداشر، إلى غير ذلك من واجهات النضال اليومي مع ما يستتبع ذلك من قمع و تنكيل واعتقال ومحاكمات جائرة.

ينضاف إلى كل ما سبق المعاناة من عنف التمييز، فالسياسات التشريعية للدولة في مجال حقوق المرأة لا زالت، في مجملها، محكومة بثقافة التمييز. حيث المقتضيات الدستورية المشروطة بالثوابت السياسية والدينية للدولة المغربية، لا توفر في مجملها سندا قويا للقضاء على التمييز، ولها انعكاس قوي على مجمل القوانين الأخرى.

على ضوء ما سبق، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي تقف وقفة إجلال لروح الشهيدة سعيدة المنبهي وكافة الشهيدات وشهداء الشعب المغربي، وتعبر عن اعتزازها بالحضور المتميز والمتزايد للنساء في النضالات الشعبية والحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق؛فإنها:

- تذكر الدولة المغربية مجددا بمسؤوليتها عن استشهاد المناضلة سعيدة المنبهي، وكل شهيدات و شهداء الشعب المغربي؛

- تحيي صمود أمهات وزوجات وأخوات معتقلي الحركات الاحتجاجية في كل المناطق، وتعبر عن مساندتها ودعمها

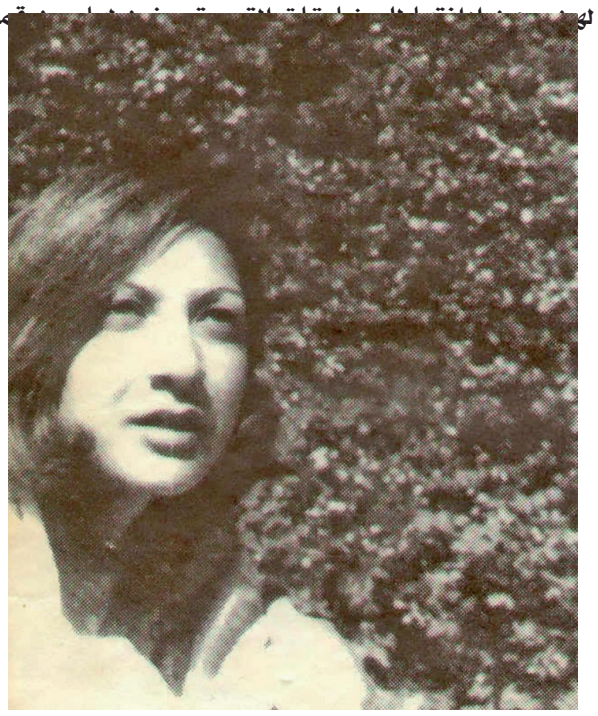

عنيف وتنكيل واعتقال وحرمان من الزيارات والتواصل؛

- تجدد التزامها بمواصلة النضال إلى جانب كل القوى التقدمية، ضد الاعتقال السياسي ومن أجل إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي بالمغرب نساء ورجالا؛

- تحيّي النساء المناضلات في مختلف مواقعهن، وعموم النساء المكافحات من أجل الحق في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية والعيش الكريم؛

- تعرب عن تضامنها اللامشروط مع نساء فلسطين ونساء العالم، كجزء من شعوب العالم، في نضالهن ضد الصهيونية والإمبريالية، وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية، المعادية لحقوق الإنسان والمنتهكة لحقوق الشعوب.

# لماذا يحاكمون قاشى كبير؟

في صيف سنة 2019 كانت البداية، بداية دخول الجمعية المغربية لحقوق الانسان على خط ملف مركز تصفية الدم بخنيفرة، هذا المركز الذي تضخ فيه اموال عظيمة من كل المجالس الجماعية بخنيفرة ومن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومن المجلس الجهوي ومجلس العمالة والاقليم ناهيك عن المنح والصدقات ومساهمات الأغيار.

مركز يسبح في الأموال وفي الوقت ذاته كان يسبح في بؤس بلا قرار للمرضى، هؤلاء الذين اختار بعضهم، بعد سلسلة من الاحتجاجات والتذمر والمناوشات مع من يحمي صقور الجمعية المسيرة للمركز.

هؤلاء المنسحبون هم تحديدا اولئك المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، وقد تعاقدوا مع مركز للتصفية بعاصمة الجهة ببني ملال، وهو المركز الذي عمل على توفير وسائل النقل لهم من والى المركز، بالإضافة لتحمل مصاريف تواجدهم ببني ملال، فرغم المسافة التي يضطرون لقطعها مرتين في كل أسبوع والتي تتجاوز بالنسبة للبعض 600 كيلومتر فانهم أخيرا شعروا بقسط من الأمان والدعم الطبي والمتابعة المنتظمة لتطور وضعيتهم الصحية، وهو الأمر الذي ظل مفتقدا بمركزهم بخنيفرة الذي كان يقدم لهم بعد كل حصة خبزا يابسا وعلبة ياغورت قبل التخلص منهم في انتظار رحيلهم الأبدي.

أما الفئة التي لا تستفيد من أي تغطية صحية اللهم نظام الرميد والتي أجبرت على الخضوع لشروط الجمعية المسيرة للمركز وتدبيرها الكارثي له،فقد التجأت للجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة باعتبارها الملجأ الوحيد المتبقي لها بعد تجريب كل الوصفات، وبالفعل وكما كان مأمولا من المكتب، فقد نظم بمعية المرضى لقاء بباشا المدينة في احد مكاتب المركز وذلك على هامش وقفة احتجاجية، ليستعرض معه معاناة المرضى ومشاكلهم وذلك بحضور مدير المركز الذي كان طبيبا تخرج لتوه من كلية الطب ولم يزاول بعد أي نشاط في أي مستشفى أو عيادة، وقد ظل ينصت باهتمام لتوجيهات الباشا ولكن فور انتهاء اللقاء عبر عن عدم استعداده لتحمل اي مسؤولية وأنه يخضع لتعليمات وتوجيهات من الجهة التي تعاقدت معه ولا يستطيع تجاوزها في كل الأمور، اما الباشا فقد تعهد بحل مجموعة من المشاكل مع ابقاء باب الحوار مفتوحا.

بعد ذلك وبطلب من الطبيبة المختصة في امراض الكلى، عقدت الجمعية المغربية لحقوق الانسان اجتماعا ثانيا في قاعة الاجتماعات بالمستشفى الاقليمي بخنيفرة، وهو الاجتماع الذي توج ببلاغ يستعرض فيه الاسباب الحقيقية لتقديمها لاستقالتها من المركز حيث صرحت بأنها تظل مطاردة بأرواح كل الذين ماتوا في المركز ولا تستطيع الرقاد كلما استلقت على سريرها كما ينام كل الناس وقدمت معطيات تقنية بخصوص آلات التصفية التي شككت في طريقة اقتنائها ومبلغ اقتنائها وتغييبها عن تحديد مواصفاتها التقنية ناهيك عن استنفاذها لزمنها الافتراضي كما تحدثت ايضا عن كون بعض منها يدور دم المرضى دون ان يخلصه من أي شيء وبأنها أبلغت البعض بذلك فكان رده هو :" المهم هو يدور الدم، والله يعاون..." هكذا كانت ارواح الفقراء رخيصة لدرجة لا تصدق.

اصدرت الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة بلاغا بشأن اللقاء مع الطبيبة، وهو احدى التهم الموجهة للرفيق قاشا كبير بالاضافة الى تدوينة يبلغ فيها الرأي العام عزم المرضى القيام بمسيرة احتجاجية استنكارا للتعامل اللاإنساني واهمال أحد المرضى الذي توفي بعد عودته من حصة تصفية بيومين وقد كان يحتج خلال الحصة بأنه مخنوق مطالبا باستبدال جهاز التصفية بجهاز آخر، هذه التدوينة كانت ايضا موضوع شكاية الباشا السابق لخنيفرة برفيقنا قاشا والتي استمر استنطاقه فيها بمخفر الشرطة القضائية لمدة ثلاث ساعات بتهمة التحريض وخرق اجراءات الحجر الصحي وتهديد ساكنة خنيفرة بكوفيد 19 ليتم حفظ الشكاية بعد ذلك، وتستبدل الأدوار، بقيام الجمعية الاقليمية لمرضى القصور الكلوي بالدور الذي فشل فيه الباشا وترتب عليه اعادة تنقيله لقرية مريرت.

يوم الثلاثاء 14 دجنبر 2021 قررت النيابة العامة ايداع خمسة من اعضاء الجمعية الاقليمية لمرضى القصور الكلوي بالسجن المحلي بخنيفرة، ومنهم الشخص الذي وضع الشكايتين الكيدتين برفيقنا قاشى، وذلك بتهم ثقيلة مرتبطة بخيانة الأمانة وتبديد أموال المركز ، ويوم الخميس 16 دجنبر 2021كانت الجلسة الاولى لمحاكمتهم والتي صادفت جلسة محاكمة رفيقنا قاشى بتهمة "قذفهم"، وفي حين تأجلت جلسة محاكمتهم ليوم 30 دجنبر 2021 فان رفيقنا سيمثل مرة أخرى امام المحكمة يوم 17 فبراير من السنة القادمة، آنذاك ستكون المحكمة قد أصدرت حكمها النهائي في ملف اصبح حديث كل أهل خنيفرة خصوصا وأنه اطاح برؤوس بدت عليها نعمة المركز بطريقة مستفزة لمشاعر المرضى أولا والذين يشعرون بأن في غنى اولئك شذرات من ارواحهم، وثانيا لكل فقراء المدينة الذين يكدون طول عمرهم ثم يتركون هذه الحياة مثقلين بالقروض والأسى.

**زندور محمد**: رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة

# الاناركية الشيوعية أو الفكر الهامشي المفلس

## الجزء 2/2

التيتي الحبيب

"ظهرت الاناركية (الفوضوية)، على هامش الحركة الشيوعية وأحيانا كمنافس لها. فهي خليط من الأفكار السياسية والاقتصادية تدور حول فكرة رئيسية تتمثل في رفض السلطوية في جميع مستوياتها، ولأنها خليط من الأفكار والمعتقدات فيصعب حقيقة خندقتها في هذه المدرسة أو تلك، فهي تتغذى وتأكل من جميع الموائد كما سنرى" يقول الرفيق التيتي الحبيب في مقال نقدم جزئه الثاني كتكملة للجزء الأول المنشور في العدد 437 من الجريدة.

### سلطة العمال بين التصور الفوضوي واللينيني:

يعتقد الكاتب أن دعوة الاناركيين "في مارس 1921 بأن يكون الإنتاج والخدمات تحت إدارة النقابات العمالية ومجالس العمال" كانت هي الجواب من أجل تطوير الثورة. وهذه الدعوة هي التي وصفها لينين بلعب الأطفال. وفي الرد على لينين اعتبر "أن لينين نعت الاقتراح فى تعبير يليق ببابا الفاتيكان بأنه "انحراف نقابي أناركى واضح وجلي"، وذلك في التقرير الذي قدّمه أمام المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي البلشفي لروسيا، وطرح فى مقابل هذا نموذج لدولة تتجاوز مهامها السيادية التقليدية إلى إدارة مجمل شؤون المجتمع فى الإنتاج والخدمات، مأخوذًا ومنبهرًا فى ذلك بنموذج إدارة جهاز الدولة الألمانى لمرفق البريد". هذا الرد فيه الكثير من التلفيق وعدم الموضوعية في نقل موقف لينين.

في مقابل ذلك ولما أراد صاحبنا الاناركي الكلام عن الثورة الاشتراكية ظهرت الرومنسية والأفكار الطفولية مع ما يتخللها من ومضات سميناها بلسعات ذبابة الكوتشي.

### ملفات الخلاف:

- القوميون الاناركيون يحتمون بروزا لوكسمبورغ: يعتقد الكاتب أن الصراع الذي دار بين لينين وروزا لوكسمبورغ حول قضية تقرير مصير الشعوب والأمم يمكن توظيفه أيضا من طرف الاناركيين ضد البلشفية وأن حجج روزا جاءت لتدعمهم في ذلك. بينما في الحقيقة هم هنا يسقطون في تناقض قاتل إذ يرفضون السلطوية لأنفسهم ويقبلونها لغيرهم حيث يطالبون من الاتحاد السوفياتي أن يفرض السيطرة على جميع الشعوب التي كانت خاضعة لسلطة قيصر روسيا. لا غضاضة عندهم في ذلك بل يعتبرون تقرير مصير تلك الشعوب جريمة لينين وحزبه.

- لا حاجة للديمقراطية، فقط توافقات اجتماعية على قاعدة إلغاء الملكية الخاصة: يستعرض الكاتب موقف كروبوتكين من أخطاء البلاشفة التي حصرها في هذا المجال في مسألتين اثنتين وهما "الإبقاء على الحكومة التمثيلية ونظام الأجور".

في المقابل ذلك وكاناركي يتوفر على البديل يخبرنا "ان البشرية لن تحتاج في ظل الأناركية الشيوعية ديمقراطية من هذا النوع، ولن تحتاج لأيّ استبداد من فرد أو من جماعة حتى ولو من عباقرة البشر وأنقيائهم.

ولأن لكل نظام اقتصادي اجتماعي نظام سياسي يتواءم معه، ففي ظل الأناركية الشيوعية لابد وأن ينتظم الناس اجتماعيًا وفق اتفاقات وتعاقدات جماعية حرة توافقية بين الأفراد في جماعاتهم التعاونية وبين جماعاتهم التعاونية الصغيرة في اتحاداتها، لتلبية المصالح المشتركة.

تتحد هذه الجماعات وتنفصل وتنسق فيما بينها عبر مندوبين ملزمين في نفس الوقت بإرادة ناخبيهم، لا يحق لهم الانفراد بأخذ أيّ قرارات دون الرجوع لناخبيهم، القادرين على سحب التفويض منهم في أيّ لحظة، هذا هو النظام السياسي الذي يقترحه كروبوتكين بعد إلغاء الملكية الخاصة".

### أفكار فوضوية عن الشيوعية

+ "اتبعت البلشفية المبدأ الجمعى (الاشتراكى) فى التوزيع وفق العمل، وهو مبدأ يعيد إنتاج الرأسمالية والطبقية والسلطوية والملكية الخاصة، ويختلف جذريًا عن المبدأ الشيوعي فى التوزيع المجاني وفق الحاجة."

+ "بناءً على الحفاظ على مبدأ الأجور، كان لابد من الاستمرار في النظام النقدي حتى في الداخل، ومنه سيكون سهلا جدًا إحداث التراكم الرأسمالي من جرائم الفساد والتفاوتات في الدخول."

+ "كما تم الاحتفاظ بالملكية الخاصة وحقوقها الثلاث، التصرف والاستغلال والانتفاع، حتى ولو بشكل محدود، إلا أنها كانت الخميرة التى بها عادت الملكية الخاصة بعد السقوط قوية وعفية."

"في حين، في التصور الأناركي، كان يجب إسقاط كامل حقي التصرف والاستغلال والإبقاء فقط على حق الاستعمال والاستغلال والانتفاع ليس فقط فيما يتعلق بوسائل الإنتاج كما كان هو الحال، ولكن فيما يتعلق بمواد الاستهلاك أيضا، وبالطبع كان يمكن للتبادل الخارجى أن يتم بالمقايضة وليس بالدولار عملة التجارة الدولية التي تتمكن بها الولايات المتحدة بالإمساك برقاب الجميع والتي يخضع بها أكثر أعدائها لها جبرًا واضطرارًا."

+"وأخيرا كيف نوفر الخبز للمدن حتى نضمن نجاح الثورة، وعدم سقوطها في الردة دون أن نكرر مأساة بل قل جريمة التجميع القسري في الريف في العشرينات في الاتحاد السوفيتي، التي أسفرت عن مجاعات مروعة في الريف والمدينة معًا؟".

"كان السيناريو المقترح من كروبوتكين في كتابه "الاستيلاء على الخبز"، تلافيا للتجويع المتوقع من الريف للمدن، هو ضرورة زراعة المدن وذلك بأن تنتج غذاءها بنفسها بالصوبة الزراعية وغيرها من الوسائل الحديثة في الزراعة، وأن يتم تصنيع الريف ومدينته بمده بالاحتياجات الصناعية وأدوات الإنتاج التي يمكن أن توفرها له المدن ويفتقر إليها سكان الريف، وإنشاء الصناعات الضرورية في الريف، مقابل أن يمنح سكان الريف المدن ما لديهم من مؤن غذائية يحتاجها سكان المدن فى صفقات طوعية بينهم دون جبر أو إكراه كما فعل البلاشفة، مما استدعى من الفلاحين حرق محاصيلهم وحيواناتهم حتى لا يستولى عليها البلاشفة، فعانى كل من سكان الريف والمدينة من الموت جوعًا."

كانت تلك هي أهم الأفكار عن الشيوعية من منظور الفوضوي، لا تحتاج عناء كبيرا لتبيان خواءها وحتى اعتمادها على تزوير واضح للتاريخ البلشفي حتى يصير لها وقع ومصداقية.

وفي ختام كلامه عن التقييم الاجمالي للثورة البلشفية؛ اعتبرها فشلت لأن البلاشفة لم يستطيعوا حرق المراحل بما يكفي من الجرأة: "وهكذا أرى أن هزيمة الثورة لم تكن أبدًا قدرًا محتومًا كما كنت أتخيل، ولم يعد في الإمكان أن أتحدث بثقة مفرطة عن جريمة لم يرتكبها البلاشفة في الحقيقة، إن اعتبرناها جريمة، وهى جريمة حرق المراحل التاريخية، والقفز على الواقع، جرائمهم غير ذلك بالقطع، بل في الحقيقة إن سر فشلهم، كما أراه الآن، هو عدم القفز بما يكفى من خطوات لتجاوز عفونة الواقع فسقطوا في مستنقعه."

ما توصل إليه الكاتب هنا ليس إلا نتيجة منطقية لرؤيته الذاتية للثورة البلشفية ويظهر ذلك من خلال نقده لها خارج الزمان والمكان. نقدها وكأنها ظاهرة مستقلة عن الجغرافيا وعن تاريخ علاقات روسيا بأوروبا. مناقشتها أيضا خارج الصراع الطاحن في حرب أهلية دامت 3 سنوات وانتهت بخراب البنية الاقتصادية والمادية لروسيا. نقاشها أيضا خارج العدوان الامبريالي الذي وقع أثناء الحرب العالمية الثانية وفقدت فيه الطبقة العاملة لوحدها ما يزيد عن 9 ملايين من خيرة أطر وقواعد الحزب البلشفي. يناقشها خارج سباق التسلح الذي فتحته الامبريالية الأمريكية من أجل اكتساب القنبلة النووية الموجهة للاتحاد السوفياتي والتي يجب ردعها فورا باقتناء السلاح المناسب من أجل فرض توازن الرعب وحماية بلاد الثورة.

تجنب السيد سامح سعيد عبود كل هذه القضايا لسبب بسيط، لأن الخوض فيها سيهدم كل الأطروحات الاناركية حول رفض الدولة الاشتراكية. لو طرحها كقضايا وتحديات وتناول كيفية توفيرها لأصبح سلطويا وظهر الوجه الآخر الذي كان باكونين يحاول التستر عليه. (2)

الاناركي لا يكون اناركيا إلا إذا كان يتكلم عن الثورة، إنه يفعل ذلك برومانسية فيسبح في الخيال. لكنه عندما ينخرط في تغيير الواقع وإنجاز الثورة، فإنه يكف عن أن يكون اناركيا؛ إنه يتحول إلى كائن سياسي سلطوي وربما إلى كائن تجتمع فيه أقبح صفات السلطوية.

هل في استطاعة الاناركية قيادة ثورة، فما بالك إنجاز القفزة الأكبر التي عجز عن تحقيقها البلاشفة في ثورة 1917 ببناء المجتمع الشيوعي؟ سؤال في الحقيقة لا يخرج عن المزحة التارخية. إن تاريخ الاناركية هو تاريخ العيش في هامش الحركة الثورية، أكبر فعل يمكنهم إنجازه هو البطولات الفردية وذات صدى لا غير. لقد قادوا تمردات صغيرة هنا أو هناك لكنهم عجزوا دائما عن خلق التنظيم الضروري لحشد الجماهير وهو التنظيم الذي يتطلب بنية مركزية إلى هذا الحد أو ذاك، وكان من أجود التجارب التاريخية الرائدة هو التنظيم البلشفي. لقد وضع الاناركيون أنفسهم في موقع العداء لهذا التنظيم وحرضوا ضده.

الدار البيضاء في 03/02/2018.

---

الهوامش:

(1) جون مولينو: "الاناركية من منظور ماركسي."

(2) وقد شارك باكونين في عدد من هذه المغامرات، انتهت جميعها بإخفاقات محرجة بما فيها مهزلته في ليون بجنوب فرنسا في سبتمبر 1870. وسط موجة من الاضطرابات الشعبية، احتل باكونين وأنصاره فندق دافيل وأعلنوا عن أنفسهم لجنة إنقاذ فرنسا و"إلغاء الدولة ."ولسوء حظ باكونين رفضت الدولة الاعتراف بإلغاء نفسها، وأنهت انقلاب باكونين على الفور بإرسال سريتين للحرس الوطني الفرنسي لليون. وأضطر باكونين للهرب حتى انتهى به الأمر في جنوه في إيطاليا وأدى ذلك إلى أنهُ حرم في العام التالي من المشاركة في ثورة عمالية حقيقية اندلعت في فرنسا وهى كومونة باريس".

"ومن الطريف أن باكونين لم يكن يطبق فكرته عن السلطة السرية في منظمة الحركة الثورية فحسب ولكنه عمم هذه الفكرة كذلك في تنظيم مجتمع ما بعد الثورة. ففي خطاب إلى صديقه ونصيره ألبرت ريتشارد شرح باكونين كيف سيؤسس وأنصاره "دكتاتورية سرية" بعد إقامة الأناركية: ولكن عن طريق ديكتاتورية المتحالفين، لا عن طريق السلطة الصريحة، بصفتنا قادة غير مرئيين وسط هذه الزوبعة البروليتارية فيجب أن يتم توجيهها لا عن طريق السلطة الصريحة، ولكن عن طريق ديكتاتورية المتحالفين الجماعية (أعضاء التحالف مع باكونين): ديكتاتورية لن يكون لها شارات عمل علنية ولا ألقاب ولا حقوق رسمية. وسيزيد من قوتها أنه لن يكون مظاهر قوة لها. هذه هي الديكتاتورية الوحيدة التي أقبلها" الذي فقد مصداقيته بعد دعمه للإمبريالية الروسية والبريطانية والفرنسية في الحرب العالمية الأولى) فأصبحوا يُحسبون على الحكومة المؤقتة التي كانت الكراهية لها تتزايد ".

جون مولينو "الاناركية من منظور ماركسي"

# قيادات نقابية في خدمة الرأسمال

سامي علي

لقد تمكن النظام من تدجين القيادات النقابية التي فقدت قواعدها ومعها أهم مبادئ العمل النقابي المبني على التضامن والتآزر وخدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، فأصبحت جل النقابات تقتات على التمويل العمومي، بل أصبح العديد من قياديها من الباطرونا يمتلكون العقارات والضيعات الفلاحية ويستغلون العاملات والعمال الذين يدعون الدفاع عن مصالحهم. فتاريخ العمل النقابي قديم في المغرب، بحيث خلال سنة 1936، أصدرت سلطات الاستعمار الفرنسي ظهير 24دجنبر، الذي يضمن الحرية النقابية للعمال الأوروبيين، ثم اتبعته بظهير24يونيو 1938 الذي يعاقب العمال المغاربة الذين ينخرطون في النقابات. بعد ذلك، وبعد مفاوضات " ايكس ليبان" التي حافظت فيها السلطات الفرنسية على أهم مصالحها الاستراتيجية، تأسس الاتحاد المغربي للشغل، وتم إصدار ظهير 12شتنبر 1955الذي ينص، صراحة، على حرية الانتماء النقابي. وتجدر الإشارة إلى أن خلال ثلاثينات القرن الماضي تأسس تجمع الصناعيين بالمغرب الذي يضم في صفوفه أرباب العمل المغاربة. وفي سنة 1947، سيتم تأسيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب من طرف أرباب العمل الأوروبيين.

خلال هذا التاريخ الطويل الحافل بالتواطؤات والاتفاقات السرية بين النظام وقيادات النقابات، ستنفر الطبقة العاملة من النقابات وستهجرها بشكل كبير. فالمعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، تبين أن نسبة التنقيب، بصفة عامة لا تتجاوز4.3 في المائة من مجموع السكان النشيطين الذي يقدر بأكثر من 12 مليون عاملة وعامل، وبلغت نسبة العزوف عن النقابات 92.9 في المائة في المجال الحضري، بينما ارتفعت إلى مستوى 99.2 في المائة بالنسبة للمجال القروي. في هذا الواقع الموسوم بالضعف الفظيع لقواعد النقابات وهجر الطبقة العاملة لها، يتم الكلام عن الحوار الاجتماعي والتفاوض بين الأطراف الثلاثة المتمثلة في الحكومة والباطرونا وما يسمى بالنقابات الأكثر تمثيلية، والتي تلعب دور ممثل مصلحة العاملات والعمال وهي الناطق باسمهم. ومن المعلوم ان هذه الحوارات الاجتماعية والمفاوضات القطاعية ما هي الا مسرحية محبوكة، هدفها، إشاعة ما يسمى السلم الاجتماعي اومحاولات اجتثاث ما تبقى من مكتسبات حققتها الطبقة العاملة، عبر نضالاتها التاريخية وقدمت في سبيلها العديد من الشهداء والمعتقلين والمطرودين، لما كانت موازين القوة مائلة لصالحها ولما مكنتها الشروط الموضوعية والذاتية من انتزاع هذه المكاسب، قبل أن تستولي القيادات الانتهازية المتواطئة، تدريجيا على مراكز القرارفي النقابات، لتفرغها من طلائعها عبر مسلسل طويل من الدسائس والخيانات، التي استهدفت الأطر القيادية المبدئية غير القابلة للمساومة بالاغتيالات على يد مليشيات منظمة بمعاونة الأجهزة الاستخباراتية للنظام، كما تعرض العديد من المناضلين لعمليات الطرد التعسفي والاعتقالات عبر فبركة ملفات ومحاكمات صورية. في نفس الوقت يتم تشجيع العناصر الانتهازية والمنتفعة التي تلعب أدارا تخريبية من وشاية وتلفيق تهم للمناضلين النقابيين.

إذا كان الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية للتكتل الطبقي السائد من طرف نظامه مفهوما، فان دور القيادات النقابية في التعاون مع الباطرونا وأجهزة النظام القمعية والقضائية، يشكل طعنة خيانية ساهمت في إضعاف صوت العاملات والعمال وأدت إلى كسر وحدتهم التي تشكل السلاح الاساسي للحفاظ على مصالحهم وكرامتهم.

**إذا كان الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية للتكتل الطبقي السائد من طرف نظامه مفهوما، فان دور القيادات النقابية في التعاون مع الباطرونا وأجهزة النظام القمعية والقضائية، يشكل طعنة خيانية ساهمت في إضعاف صوت العاملات والعمال وأدت إلى كسر وحدتهم التي تشكل السلاح الاساسي للحفاظ على مصالحهم وكرامتهم.**

و للمزيد من الضغط على هذه القيادات النقابية، اخرج النظام من خلال مجلسه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع القانون رقم 24-19 المتعلق بالنقابات ليزيد من ابتزازها، وتساهم هي في تنفيذ السياسات اللاشعبية المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية والتي تعني، بشكل واضح، تكثيف استغلال الطبقة العاملة، وهو ما يعني الزيادات في أرباح الشركات المحلية خادمة الشركات العابرة للقارات. وتتبين ضغوطات النظام على القيادات النقابية من خلال إلقاء نظرة على بعض مواد هذا القانون وتتضمن ديباجته، من بين ما تتضمنه، معالجة الازدواجية بين مقتضيات مدونة الشغل التي تؤطر القطاع الخاص سنة 2003 وظهير 1957 الذي يؤطر عمل الموظفين وأعوان الدولة والجماعات الترابية، في حين لم يتطرق لإشكاليات الحريات النقابية وضعف التقيد بالقانون ومشاكل التشتت النقابي فضلا عن الضعف الخطير في نسب الانتماء النقابي. كما أن هذا القانون لا يعتمد على مرجعية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والاتفاقية رقم98 الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 135 المتعلقة بممثلي العمال. هذا كاف لتوضيح أن هذا القانون يهدف إلى المزيد من تركيع القيادات النقابية لتلعب الدور الذي يختاره لها النظام وفق متطلبات ومصالح الباطرونا. ويتجلى ذلك في المادة 121المتعلقة بربط الدعم المادي للنقابات بوجوب عقد مؤتمراتها العادية وفق آجالها المحددة في قانونها الأساسي. هذا البند يهدف إلى ابتزاز القيادات التي لا تلتزم بعقد مؤتمراتها، حتى يظل الزعيم على رأس النقابة مدى حياته. ولو كانت هناك نية الإصلاح لتمت الإشارة إلى معايير تعزيز الحكامة من قبيل ضمان التداول على مواقع المسؤولية وضمان شفافية التدبير والتسيير المالي، وأيضا فرض تحديد كوطا للشباب والنساء في مواقع المسؤولية. جانب أخر للابتزاز يتمثل في حجم الدعم المقدم للنقابات الأكثر تمثيلية، نفس الشيئ بالنسبة للمبالغ السخية المقدمة لجمعيات المجتمع المدني. إن ربط الدعم المالي العمومي، دون التنصيص على شفافية تدبيره بضرورة عقد مؤتمرات النقابات الأكثر تمثيلية هو بمثابة رشوة وشراء صمت القيادات النقابية على تمرير سياسات لاشعبية ضد الطبقة العاملة.●

# صحة الشعوب خدمة عمومية وليست سلعة

**تعود جريدة النهج الديمقراطي من جديد إلى قضية الصحة ببلادنا كملف يفرض نفسه بإلحاح في اللحظة الراهنة، باعتباره خدمة عمومية ذات طابع استراتيجي، تتعرض وباستمرار للتصفية والتسليع بفعل السياسات الطبقية للنظام المخزني على غرار باقي القطاعات العمومية التي تصر الدولة على سحب مسؤولياتها عنها والرمي بعموم الجماهير الشعبية إلىالمجهول تحت طائلة الخوصصة ومنطق السوق تنفيذا لإملآت الدوائر الامبريالية وتوصيات المؤسسات الرأسمالية العالمية.**

**والغرض من اثارنا مرة أخرى لملف الصحة، هو جعل القطاعات والخدمات الاجتماعية أولوية اهتمامات الرأي العام وضمن انشغالات القوى الحية للنضال من أجل النهوض بها بحثا علميا، تكوينا وتأطيرا و بنى تحتية وتجهيزات... لمواجهة كل ما يتهددنا من مخاطر ومستجدات زمن الأوبئة.**

# قطاع الصحة العمومي بين الواقع المرير والآفاق الحالمة

## تقديم عام

إن الوضع الكارثي والمتردي والبئيس في مستشفياتنا العمومية. يجعلنا نتساءل عن المستوى الضعيف للخدمات للصحية عندما نلج للمستشفيات والمستوصفات أو أثناء الولوج للخدمات الصحية قصد العلاج. وإذا ما ربطنها بما هو متعارف عليه دوليا فإننا نجد الهوة عميقة والخروج منها أصعب.

فالسؤال الذي يظل مطروحا في ذهن كل المغاربة بشتى مشاربهم. هو لماذا...؟ لا تحترم الحكومات المعاقبة ومن خلال وزارة الصحة كرامة الإنسان المغرب في الحياة والمماة. وهل يعقل...؟ أن يبقى المريض يتضور ألما وهو ينتظر دوره لقسم الجراحة أو إجراء تحاليل أو الوصول لجهاز الراديو. وكيف نتصور...؟ مستشفيات مغربية مازالت تبحث على أمصال ضد سم العقارب التي تقتل صغارنا وأدوية تنفق ذبها مرضاها. وما يزيد الطينة بلة، هي الاستقالات الجماعية للأطر الطبية ورفض المديرين الالتحاق بمراكزهم، مع العلم أنها أصلا تعاني من خصاص وقصور حاد بشكل مستمر منذ عقود من الزمن بالرغم من الإصلاحات التي نهجت عبر عقود من الزمن.

إن هذا الهجوم وإصرار على الاستمرار في نهج خوصصة قطاع الصحة نابع من تنفيذ المغرب لتوصيات المؤسسات المالية العالمية يمكن العودة إلى العقدين الماضيين وتراجع صريح لكرامة وحقوق المواطن المغربي الذي اكتسبها بقوة الاحتجاج والنضال المستمر وتدوقه كل أشكال القمع والعنف من لدن السلطات العمومية بمختلف أشكالها.

فقبل عشرين سنة كانت الصحة العمومية ملجأ المرضى الذين ليس باستطاعتهم تسديد فواتير العلاج بالقطاع الخاص. ورغم ميزانيتها الهزيلة وطاقة الاستيعاب المحدودة، وقلة الأطر الطبية والشبه الطبية، وتقادم البنيات وتدهور معايير الصحة والسلامة، وانتشار الرشوة والزبونية، والتمييز في الاستفادة من الخدمة الصحية... فقد كانت المستشفيات العمومية تؤدي خدمات دنيا للفقراء والمهمشين والذين يعيشون في وضعية هشاشة.

## سياسة تمهد لتخلي الدولة عن قطاع الصحة لفائدة القطاع الخاص:

منذ سنة 1960، تكلفت الدولة بتغطية جزء من الصحة العمومية، ومع تطبيق سياسة التقويم الهيكلي برعاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في أواسط ثمانينات القرن العشرين تم التراجع عن هذا الحد الأدنى بتقليص النفقات العمومية الموجهة لقطاع الصحة. وفي سنة 1986 صدر قانون الأداء عن الخدمة العلاجية كأول خطوة في اتجاه تصفية مجانية الخدمات الصحية العمومية. تلاها صدور تقرير للبنك العالمي سنة 1998 لوضع استراتيجية بديلة لتمويل القطاع. وفي 1999 أصدرت حكومة التناوب مرسوم 30 مارس 1999 القاضي بالأداء مقابل العلاج في المستشفيات العمومية )التعريفات). وفي 2002 صدر نظام التأمين الإجباري عن المرض، ونظام المساعدة الطبية راميد في 2008 لتملص الدولة من تمويل القطاع. كما عقدت الدولة اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل بنودها منع استنساخ الأدوية الذي يضرب في الصميم حق المواطن في العلاج.

في تقرير صادم لمؤسسة فيتش سولوشنز، أصدرته في أواخر شهر يونيو 2019، بينت فيه أن القطاع الصحي المغربي يتخبط في عدة مشاكل. وتقول المؤسسة أن المرضى والأطباء يعبرون بشكل مستمر، عن عدم رضاهم عما يعيشونه في النظام الصحي والطبي في البلاد، خصوصا في الجوانب التي تتعلق بالفساد المستشري بشكل كبير وتدني مستوى الرعاية الاجتماعية، وأيضا الظروف المهنية غير الملائمة والسيئة.

وأشارت المؤسسة التابعة لشركة فيتش ريتين الأمريكية، إلى أن الوضع المهني المتردي، يُسهم في اشتعال الإضرابات وارتفاع نسب الاستقالات في هذا القطاع الحيوي، وذلك للاحتجاج على تدني الأجور وعدم اكتراث وزارة الصحة لمعالجة القضايا التي تؤرق بال مهنيي النظام الصحي.

كما أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2019، يتحدث على أن 13 في المائة من المغاربة يعانون الفقر الصحي وهذا المؤشر دال على تردي الوضع الصحي في المغرب.

## وضعية الموارد البشرية

إن تراجع وتردي وضع المنظومة الصحية بشكل عام، يؤكد على أن الحق في الصحة صعب المنال للمواطن المغربي. ويرجح السبب الرئيسي في تدني الخدمات الصحية والاجتماعية بالمستشفيات العمومية، النقص الحاد في الأطر الطبية والصحية، لأننا نحن بعيدين كل البعد عن الأرقام التي تعتمدها المنظمة العالمية للصحة، بطبيعة الحال هناك مشاكل أخرى تتعلق بالتغطية الصحية والجودة في الخدمات الصحية وأشياء أخرى سنعود لها في سياق الحديث. يستحيل الحديث عن الحكامة والجودة بقطاع الصحة في ظل أزمة الموارد البشرية. لذلك فأنا مع مطلب الحسم في الموارد الطبية الكافية لتغطية كل الخدمات المطلوبة صحيا بمستشفياتنا، ومن تم ننتقل إلى الحديث عن الجودة والحكامة والضمير المهني.

ويعتبر أن أهم مشاكل قطاع الصحة على الإطلاق هو النقص المهول في الأطر الصحية، ففي بلد يتجاوز عدد سكانه 30 مليون نسمة لا يتجاوز عدد الساهرين على الصحة العمومية فيه 47 ألف موظف، حيث لا يتجاوز عدد الأطباء 46 طبيب لكل 100 ألف نسمة (مقابل 70 في تونس و300 في فرنسا) 10 ممرضين لكل 10 ألف نسمة. وهو ما يجعل منظمة الصحة العالمية تصنف المغرب من بين 57 دولة تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية، إذ يعاني المغرب من خصاص في الميدان الصحي لا يقل عن 6000 طبيب و9000 ممرض (علما أن مؤسسات التكوين الموجودة غير قادرة على استدراك هذا الخصاص، فمثلا لا توجد في المغرب سوى 23 مؤسسة لتكوين الممرضين)، ويزيد من عمق هذه المشكلة سوء التوزيع الأطر الصحية سواء كان هذا الخلل في التوزيع يتعلق بالعدد أو بالكيف.

<<<

<<<

وتجدر الإشارة ان عدد الأطباء المغاربة قد تراجع من 12 ألف طبيب إلى 8500، ملقاة على عاتقهم الاستجابة لقرابة 80 في المئة من حاجيات المرضى، الذين يتطلّعون لخدمتهم. مع العلم أن عدد الأطباء بالمغرب لا يتجاوز 46 طبيبا لكل 100 ألف نسمة، مقابل 70 في تونس و300 في فرنسا، مع خصاص كبير كذلك في الممرضين، مما جعل منظمة الصحة العالمية تصنف المغرب من بين 57 دولة تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية، لأنه في حاجة إلى ما لا يقلّ عن 10 آلاف طبيب.

وفي ظل هذه الوضعية المزرية، نجد أن الاستقالات الجماعية في صفوف الأطباء، التي تعتبر أقصى شكل احتجاجي يتم اللجوء إليه تعبيرا عن الوصول إلى الباب المسدود، توزعت ما بين 63 استقالة بالجهة الشرقية تم تقديمها يوم الجمعة 26 أبريل 2019، تنضاف إلى 50 استقالة سابقة في نفس المنطقة، أي أن مجموع الاستقالات قد وصل إلى 113، ثم 122 استقالة بجهة بني ملال خنيفرة، إلى جانب 125 استقالة بجهة فاس مكناس، وقبل ذلك وبجهة الشمال وقّع 305 أطباء طلبا جماعيا للاستقالة، فضلا عن استقالة 300 طبيب بجهة الدارالبيضاء سطات، وكذا طلب استقالة 30 طبيبا بورزازات، حيث بلغ مجموع طلبات الاستقالة 995 طلبا، وما تزال لوائح استقالات أخرى يتم التوقيع عليها في مناطق أخرى، لأطباء قرروا أن يسلكوا نفس المسلك الذي قطعه زملائهم في مهنة، باتت مفتوحة على كل التبعات.

ويشكّل المرضون أكثر من 50 في المئة من مجموع الشغيلة الصحية، ويقدمون حوالي 80 في المئة من خدمات القرب، وفقا لتأكيد مهنيين، الذين لا يجدون مبررا لاستمرار تغييبهم واعتبارهم مجرد مساعدين للأطباء، بحيث أنهم لا يقودون البرامج والمشاريع الصحية التي ينجزون ولا يتواجدون في مراكز القيادة.

وبالمقابل، فحسب الإحصائيات المتوفرة، ففي ألمانيا هناك 410 طبيبا مخصصة لـ 100 ألف مواطن ألماني. وفي البرتغال هناك 440 طبيب مخصصة لـ 100 ألف مواطن برتغالي. وفي فرنسا هناك 310 طبيب لكل 100 ألف مواطن فرنسي. أما نحن في المغرب فقد خصصت الدولة 7،3 طبيب لكل 100 ألف مواطن مغربي. الخلاصة أن كل من يتحدث عن الجودة والحكامة في القطاع الصحي وبمستشفياتنا العمومية فهو منافق وكاذب وجاهل ويوزع الوهم على الشعب المغربي. يستحيل الحديث عن الحق في الطب والعلاج والصحة بالمغرب إن لم نقترب من معادلات أرقام منظمة الصحة العالمية. نحن في المغرب لا نتوفر إلا على 25 ألف طبيب في الطب العام، وبالنسبة للممرضين هناك 9،2 ممرض لكل 100 ألف مواطن مغربي. مع العلم أن منظمة الصحة تؤكد على أنه يستحيل أن يكون المنتوج الصحي جيدا مادام لم يقترب من معدلات الأرقام المعتمدة عالميا.

### الميزانيات المرصودة:

تعد ميزانية الصحة من بين الميزانيات الضعيفة لوزارات الحكومات السابقة بالرغم من الاحتياجات التي تحتاجها،

وقدرت النفقات المخصصة لقطاع الصحة برسم ميزانية 2019 ستبلغ ما مجموعه 16.331 مليون درهم، أي بزيادة 1،5 مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية (حوالي زائد 10 في المئة)، مضيفا أن هذه النفقات ستوجه أساسا إلى تحسين التغطية الصحية وتحسين الولوج على الخدمات الصحية وتجويدها.

نفقات الدولة من الميزانية العامة لصالح القطاع الصحي 5 في المائة في المتوسط من ميزانية 2019، أي ما يقارب 16 مليار درهم خصصت 60 في المائة منها للتسيير و40 في المائة للتجهيز. وظلت مساهمة الدولة في التكاليف الإجمالية للصحة، حسب الحسابات الوطنية للصحة، في حدود 27 في المائة فقط، كما لم يتجاوز مجموع الإنفاق الحكومي على الصحة 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

في حين بلغت ميزانية وزارة الصحة لعام 2017 نحو 1.3 مليار يورو، ما يمثل زيادة طفيفة للغاية نسبتها ٪ 0.1 مقارنة بعام 2016. كما تمثل ٪ 5.69 من الميزانية العامة للدولة. ويتم تخصيص أكثر من نصف هذه الميزانية، أي ما يبلغ ٪ 54 لتكاليف الموظفين. بلغ إجمالي الإنفاق الصحي في المغرب 6.01٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، أي حوالي 5.5 مليار يورو، كما بلغ إجمالي نفقات الصحة العامة 2.04٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 1.9مليار يورو. (منظمة الصحة العالمية،2013).

الجدول تطور حصة مجموع ميزانية الصحة في ميزانية الدولة

| التسمية | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة مساهمة الميزانية الصحية الاجمالية في ميزانية الدولة | 4.3 | 4.81 | 4.8 | 5.2 | 5.3 | 5.69 | 5.69 |

المصدر: الصحة بالأرقام، متاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة (وزارة الصحة)

الرسم البياني : تطور إجمالي الإنفاق الصحي العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

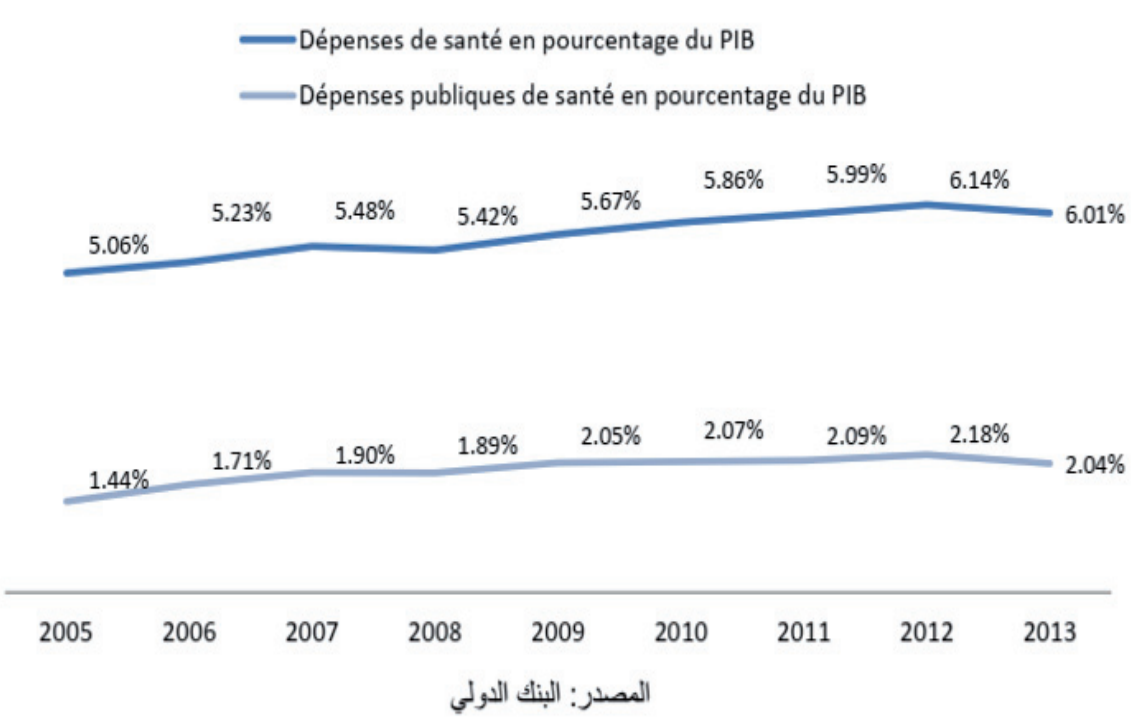


المصدر: البنك الدولي

وفي مقارنة تمويل قطاع الصحة بين بعض الدول العربية، نجد مثلا أنه بلغ إجمالي الإنفاق في المجال الصحي بالمغرب لسنة 2013 ما قدره 52 مليار درهم، أي 1578 درهما لكل فرد مقابل 1002 درهم سنة .2006 وهو ما يمثل % 5،8 من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل % 5،2 في عام. 2006 فإن هذه النسبة تبقى أدنى مستوى بين البلدان ذات

التنمية الاقتصادية المماثلة (% 7،3 من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لتونس، % 7،2 بالنسبة للأردن، % 6،6 بالنسبة للبنان).

وتمثل حصة الإنفاق المخصصة للاستهلاك الطبي نسبة % 88 من إجمالي الإنفاق في المجال الصحي، أي ما يعادل 1394 درهم لكل فرد. وقد سجل إجمالي الإنفاق في المجال الصحي ارتفاعا بمعدل % 15 بين سنتي 2006و2013.

ومنذ 1997 و1998، تم بذل جهود لتحسين التمويل الصحي في المغرب. غير أنه، قد تغيرت هيكلة التمويل بشكل طفيف. حيث إنه، تم تمويل إجمالي الإنفاق في المجال الصحي لسنة 2013 من خلال: الدفع المباشر للأسر % 50،7؛ الموارد الضريبية % 24،4؛ التغطية الصحية % 22،4؛ أرباب العمل % 1،2؛ التعاون الدولي % 0،6 ومصادر أخرى % 0،7.

### إجراءات وإكراهات وتحديات:

### - بطء انخفاض وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال

ان المتتبع لمؤشرات تطور وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال، يجد أن هناك بطء في معدل انخفاض وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل ملحوظ. فقد انتقل من ‰ 76،1 في الفترة -1991 1987 إلى ‰ 30،5 سنة .2011 ووصل، حسب أحدث بحث حول الصحة، إلى ‰ 22،2 سنة ،2018 مسجلا بذلك انخفاضا قدره % 27 بين 2011 و2018. ونفس الوضع ينطبق على وفيات الرضع، التي انخفضت بنسبة % ، 38حيث انتقلت من 28،8 إلى 18،0حالة وفاة لكل 1000ولادة حية بين سنتي 2011 و2018.

ويرجع بطء انخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة لعدة أسباب، من بينها الطابع العمودي للبرامج الخاصة التي تم اعتمادها حتى نهاية التسعينات. فهذا الطابع مسؤول عن ضعف جودة التكفل بالأطفال المرضى. وعلاوة على ذلك، لم تُ ِول برامج صحة الأم والطفل الاهتمام الضروري لحديثي الولادة إلا في سنة 2008 من خلال برنامج عمل .2008-2012

<<<

<<<

- **الصحة الإنجابية:**

بالرغم من ما شهدت السياسات العمومية في مجال الصحة الإنجابية تطورا ديناميكيا من خلال تغطية عدة مكونات للصحة الإنجابية، خصوصا صحة الأم والتخطيط العائلي والتعفنات المنقولة جنسيا/ السيدا والتشخيص المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم والتكفل المندمج بالنساء والأطفال ضحايا العنف، وكذا النهوض بصحة المراهقين والشباب.

فإن الإجراءات المتخذة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، غير كافية، لذلك ينبغي تقوية المبادرات المتخذة في هذا المجال بشكل أكبر والتعبير عنها بكيفية منفتحة. ومن بين هاته المبادرات، ينبغي ذكر ما يلي:

- إعداد استراتيجية وطنية للصحة المدرسية والجامعية؛
- إحداث فضاءات لصحة الشباب؛
- بلورة مقاربة لتربية الآباء في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة الشباب؛
- استعمال تكنولوجيات الإعلام الجديدة للتربية على صحة الشباب من خلال إطلاق وبلورة الموقع الإلكتروني santejeunes.ma.

## داء فقدان المناعة المكتسبة-السيدا والعدوى المنقولة جنسيا وأمراض أخرى:

يظل مستوى انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة بالمغرب ضعيفا جدا. وحسب التقديرات الأخيرة لوزارة الصحة والبرنامج الوطني لمحاربة السيدا، يقدر انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة بـ 0،1 % وفيما يقدر العدد الإجمالي المتراكم للأشخاص الذين يعيشون بالفيروس المُ َشعرين منذ بداية الوباء سنة 1986 إلى غاية نهاية يونيو 2017 يقدر بـ 13322، منهم 52% من الحالات تم تسجيلها ما بين 2012 ونهاية يونيو 2017. حسب الجهات، فأزيد من نصف حالات الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس تم تسجيلها في الثلاث جهات التالية: سوس- ماسة، الدار البيضاء - سطات ومراكش آسفي.

67 % من الإصابات الجديدة تحدث في محيط السكان الأكثر عرضة للإصابة. وبالتالي، يقدر معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة بنسبة 1،3 % بين مهنيات الجنس الإناث، و4،3 % بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال و8 % بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. هذا الانتشار يتعدى 5 % في بعض المدن (5،7 % في مراكش بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، و13،2 % في الناظور و7،1 % في تطوان بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن).

إن الإجراءات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة وباكتشافه وبالولوج للعلاج من قبل الأشخاص الذين يعيشون بالفيروس وبالدعم النفسي والاجتماعي قد حققت تقدما لا يمكن إنكاره. فقد تم توسيع برامج الوقاية بشكل خاص لتشمل 160960 شخصا من بين السكان الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى خلال سنة 2016.

من جانبه، فبرنامج الحد من المخاطر لمستخدمي المخدرات المنفذ في طنجة وتطوان والناظور تم توسيعه ليشمل 4286شخصا، منهم 634 حاقن. أما بالنسبة لعرض الفحص الاستكشافي، فقد تمت توسعته إلى 1200 مركز صحي ومنظمات غير حكومية. وقد تزايد عدد الأشخاص الذين تم اختبارهم لفيروس نقص المناعة المكتسبة بما

يقارب من 3 مرات ما بين 2012 و2016، لينتقل من 218951 إلى 605746 ، من بينهم 15416 امرأة حامل في الفحص ما قبل الوضع و16030مريض بالسل.

- **داء السل:**

تقدر الميزانية الإجمالية للقضاء على داء السل بحوالي 513 مليار درهم. وينصب المجهود الأساسي على هذه السنة 2019 التي رصدت لها حوالي 205 ملايين درهم.

وبالرغم من ذلك فإنه لا يزال داء السل يمثل مشكلا للصحة العمومية بالمغرب. فوفقا لأحدث المعطيات، تم الإبلاغ عن 31452حالة باختلاف أنواعها في 2016، وهو ما يمثل حدوث 91 حالة لكل 100000 نسمة. في سنة 2016، أصاب هذا المرض عدد أكبر من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 45 عاما، والذين شكلوا وحدهم 63 % من مجموع الحالات.

إن تحليل الوضع الوبائي يكشف أن داء السل شديد التركيز في المناطق شبه الحضرية في

التجمعات الكبرى. كما أنه يرتبط بالسكن غير الصحي،

الرسم البياني : التطور السنوي لميزانية وزارة الصحة للفترة 2007-2017

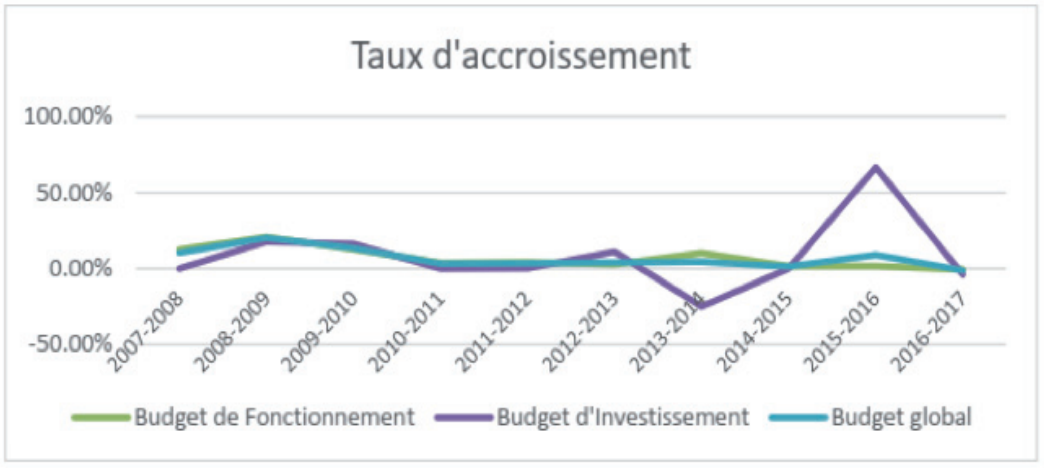


المصدر: الصحة بالأرقام ومديرية التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة المغربية

أما بخصوص نسبة تغطية النساء الحوامل اللواتي يتبعن العلاج المضاد للفيروسات لمنع

انتقال فيروس نقص المناعة المكتسبة من الأم إلى الطفل فقد انتقلت من 33 % في 2011 إلى 62% في 2016.

والكثافة السكانية العالية، والاختلاط، وسوء التغذية، والهشاشة والفقر. ويكشف التوزيع الجغرافي أن 6 جهات تمثل وحدها 87 % من حالات السل المبلغ عنها، مع تجاوز معدل الإصابة المعدل الوطني. وتأتي جهة الدار البيضاء - سطات في المرتبة الأولى بنسبة 26 % من الحالات، تليها جهة الرباط -سلا -القنيطرة 17 % من الحالات، طنجة -تطوان -الحسيمة 16 % فاس -مكناس 13 % مراكش -آسفي 10 % وسوس - ماسة 6 %.

على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الوفيات والاعتلال (انخفض معدل وفيات الأمهات من 112 لكل 100000 ولادة حية في عام 2012 إلى 72.6 في عام 2016، أي بنسبة 35 في المائة)، لا يزال القطاع الصحي في المغرب يتسم بضعف هيكلي، ناهيك عن التغطية الصحية غير الكافية، والافتقار الشديد للمعدات الطبية والنقص الحاد في الموارد البشرية. ومن بين المعوقات الرئيسية المحددة لهذا القطاع ما يلي:

- تزايد عدد السكان ليصل إلى 242 848 33 مليون نسمة، وفقاً للتعداد السكاني لعام 2014؛
- حالة وبائية تتميز بأمراض معدية فتاكة للغاية؛

<<<

<<<

- تركيز تقديم الرعاية في المدن الكبرى كما أن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية غير متكافئة إلى حد كبير في جميع أنحاء البلاد؛ إذ توجد ٪ 28 من العيادات في البلاد في الدار البيضاء الكبرى وربع الأخصائيين الطبيين الحكوميين متواجدين في مناطق الدار البيضاء والرباط، التي تشمل أيضا نصف أطباء القطاع الخاص.

يعاني هذا القطاع من نقص الموظفين الطبيين والمساعدين الطبيين، ونقص مزمن في التمويل وهياكل تنظيمية غير كافية للإدارة. كما تعاني الهياكل العامة بشكل خاص من نقص في المعدات والعاملين. فيؤدي ذلك إلى تعذر استفادة المرضى من الرعاية الصحية وعدم تكافؤها، فضلاً عن عدم تكافؤ نوعية الرعاية وفعالية الخدمات الطبي.

## نتائج خوصصة خدمات قطاع الصحة

إن نتائج خوصصة قطاع الصحة العمومية جعل المواطنة والمواطن يعيش جحيم الألم والعوز والحكرة وهو تائه في دواليب المؤسسات الصحية حاملا بطاقة (بطاقة رميد) التي لا تسمن ولا تغني عن تقديم الرشوة من الاستفادة من الخدمات والتي تفوق بعض الأحيان حتى المتوفرة في القطاع الخاص (أي خوصصة غير مباشرة للقطاع أمام أعين الساهرين عليه) . وساهم الإعلام الالكتروني في كشف حقائق رعب مسرحها المستشفيات العمومية، حيث ينقل بشكل يومي المعاناة (موت حوامل في سيارات الإسعاف أو أمام أو داخل المستفيات، وحسب معطيات صادمة بخصوص عدد وفيات الأمهات أثناء الوضع والحوامل، والتي قدرتها ب 72.6 وفاة بالنسبة لكل مئة ألف ولادة، ووفاة 28.8 في المائة من الأطفال حديثي الولادة لكل ألف ولادة حية – البحث عن المصل المجهول للسعات العقارب ولدغات الثعابين في فصل الصيف، والتي تسجل سنويا 25 ألف حالة تسمم بلسعات العقارب وحوالي 350 حالة بلدغات الأفاعي، وحتى داء سرع الكلاب الضالة الناتج عن لدغاتهم - تعطل الأجهزة والمعدات الطبية؛ السكانير والراديو والمختبرات – عدم توار الأسرة للمرضى ليجدهم ممددين على الأرض يفترشون الأرض ويتغطون هواء السماء... ولائحة المعاناة طويلة ومستمرة باستمرار هفوات القطاع وتخلي الدولة عن صحة المواطن).

وأمام هذه الوضعية يستوجب على كل المنظمات الحقوقية والجمعيات المدنية أن تكاثف جهودها من أجل الضغط لاستراجاع كرامة المواطن وتمتيع بحقه الصحي كما تكفله له كل القوانين والمواثيق الصكوك الدولية.

فالساكنة الفقير والهشة القاطنة في المناطق القروية أو الشبه الحضرية البعيدة والتي تفتقر أصلا لشبكة الطرق المواصلات تجد صعوبة في الوصول والولوج للخدمة العمومية المرتبطة بالصحة، مما يجعلها تنتظر الحملات الطبية أو الإحسانية أو كارثة تصيبهم للفت أنظار من طرف وسائل الإعلام، والاستفادة من التفاتة عابرة قبل أن يغمرهم النسيان من جديد. أما العاملين من اطر طبية وشبه طبية فقسمان،

- قسم أول: انجرف في تيار جارف عنوانه النهب بكل الطرق لجيوب الكادحين سواء بتلقي رشاوي أو السمسرة لتهريب المرضى للقطاع الخاص.

- وقسم ثان: تجدهم يناضلون ويحاربون النقص والظروف غير الملائمة للقيام بعملهم على أحسن وجه والتي تتسم ببيئة فاسدة ومتردية ويسحقون يوميا بين مطرقة جهاز بيروقراطي عفن وحاجات هائلة لمرضى يصارعون الألم بحثا عن بصيص العلاج بوسائل معدومة وتقليدية في بعض الأحيان وفي ظروف مزرية.

قطاع الصحة: مخاطر الفساد.

وفقاً لدراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول عواقب الفساد على المستوى القطاعي بشكل عام (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2015)، سيكون قطاع الصحة معرّضا بشكل خاص لخطر الفساد بسبب العوامل التالية:

1 - تباين المعلومات بين الموردين والمتعاقدين والمرضى؛

2 - الطلب غير المرن نسبياً على الرعاية الصحية والمنتجات؛

3 - تعقيد النظم الصحية مع إشراك العديد من الجهات الفاعلة العامة والخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم التدفقات المالية يجعل سوق الدواء عرضة للفساد .44على سبيل المثال، يمكن أن تمثل مشتريات الأدوية حوالي 50 في المائة من الإنفاق الصحي في البلدان النامية؛ لذا قد يؤدي الاحتيال والفساد إلى اختفاء حوالي 25 في المائة من الأدوية المشتراة (منظمة الصحة العالمية، 2009.) فنظراً لقيمتها السوقية العالية، تحفز هذه المنتجات على السرقة والفساد واللجوء إلى القنوات غير الرسمية والتهريب والممارسات غير الأخلاقية؛ هذا هو الحال بالنسبة للمستحضرات الاحتيالية وكذلك الأدوية التي يسمح طرحها في الأسواق بطريقة استغلالية.

من بين مخاطر الفساد في قطاع الصحة، تم تحديد الفئات التالية (المفوضية الأوروبية، 2013):

- الفساد في تقديم الخدمات الطبية (بما في ذلك المدفوعات غير الرسمية)؛

- الفساد في شراء الأدوية والمعدات الطبية (المشتريات العامة، القنوات غير الرسمية، حيث يتم استغلال الإعفاء الضريبي الفعلي في المقاطعات الجنوبية)؛

- وجود اتفاقات استغلالية (بشكل عام بين الصناعيين والأخصائيين)؛

- استغلال السلطة (مثل سوء استخدام المناصب الرفيعة المستوى)؛

- صياغة مطالبات سداد لا مبرر لها (مثل الاحتيال على شركات التأمين)؛

- الغش واختلاس الأدوية والأجهزة الطبية.

تتداخل هذه الفئات مع المظاهر الرئيسية للفساد في المغرب التي سلط الضوء عليها الاستقصاء القطاعي الذي أجرته الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (-2011 ICPC) على النحو التالي (الجدول):

جدول : مظاهر الفساد في القطاع الصحي- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

| التصنيف | التعريف |
|---|---|
| تعويضات لا مبرر لها والرشاوى | دفع مقابل علاج أو خدمة أو خدمة مجانية أو مستحقة (كالاستقبال والتوجيه، والنظافة والطعام، وتغيير الملاءات، ...)، والتي قد تنتج عن مبادرة المريض أو مرافقه، أو بعد إبتزاز يمارسه الطاقم الصحي. |
| المحاباة أو المحسوبية | أنواع مختلفة من الخدمات التي يُسديها الأخصائيون الصحيون، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو شخص مؤثر (كالإدارة المركزية، والسلطات المحلية، والمسؤولين المنتخبين، وما إلى ذلك). تشمل الخدمات الممنوحة أيضاً كل من الخدمات المقدمة كجزء من تقديم الرعاية (الاستقبال، المعاملة التفضيلية، القبول، إلخ) والطرق الادارية المتعددة (تعيين موظفي الصحة ونقل الموظفين والمشتريات العامة). |
| الإكراميات أو الهدايا | الدفع الذي يقوم به المريض بشكل طوعي دون أن يكون مطلوباً من قبل موظفي الصحة، بهف أن يشعر المريض بالتميز مقارنةً بالمرضى الآخرين (سعياً للجودة في الحصول على الخدمة/ أو التفضيل في المعاملة أو لمجرد منح إكرامية بعد العلاج). |
| المعاملة الاحتيالية | عندما يخضع المريض للعلاج / أو يحصل على خدمات غير ضرورية. وغالباً ما يكون العلاج الاحتيالي ذريعة لتبرير الافراط في تسعير الخدمات، لا سيما في القطاع الخاص. |
| الإفراط في تسعير الخدمات المقدمة | عندما يدفع المريض مقابل الخدمة أكثر مما ينبغي دفعه (أكياس الدم، أو مستلزمات الأمومة، إلخ) أو كجزء من العلاج الاحتيالي (الفواتير الاحتيالية عن علاج مختلق أو تحميل تكاليف عن خدمات رعاية صحية مختلقة مثل عمليات نقل الدم والحقن). |
| الدفع مقابل خدمات غير قانونية / غير مشروعة | عندما يدفع المريض مقابل خدمة أو منفعة لا يحق له الحصول عليها (كالشهادات المرضية، أو عملية الإجهاض، أو شهادة لياقة طبية، إلخ). واختلاس الأموال العامة أو الممتلكات الحكومية، مثل استخدام الأموال العامة لأغراض خاصة (اختلاس المشتريات العامة للحصول على معدات وأدوية، وتراخيص للأدوية). |
| استغلال الوقت، والمعدات والمرافق للمصلحة الخاصة | يمكن إعتبار استغلال الوقت والمعدات والمرافق الحكومية للمصلحة الخاصة على أنه نوع من الاساءة في استخدام الأموال العامة، وذلك من خلال:<br>المزاولة غير القانونية للأعمال من قبل الأطباء والأخصائيين الحكوميين في العيادات والمختبرات الخاصة دون الحصول على تراخيص وعلى حساب المرافق الحكومية حيث يؤدي ذلك إلى غيابهم أو تأخيرهم عن عملهم.<br>استخدام المرافق الحكومية (كمركز الأشعة، والمختبرات، وما إلى ذلك) والمعدات والمواد والمواد الاستهلاكية لصالح المختبرات البيولوجية أو مراكز الأشعة الخاصة.<br>بيع الأدوية من قبل صيدليات المرافق الحكومية للصيدليات الخاصة. |

المصدر: الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (2011)، دراسة ظاهرة الفساد في القطاع الصحي: التقييم والتشخيص، Mazars

تجدر الإشارة إلى أن بعض مظاهر الفساد تظهر بشكل واضح في المستشفيات الحكومية (المشتريات العامة غير المنتظمة 45، والإفراط في تسعير الخدمات والخدمات الطبية، وتسريب الأدوية) بسبب طول المدة التي تستغرقها عملية معالجة المرضى وتنوع الجهات الفاعلة المنخرطة في الاجراءات الإدارية في المستشفيات (الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، 2011).

بالنسبة لشركات الأدوية، فإن تعرضها لخطر الفساد والاحتيال غير واضح بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطها بالسلطات الصحية والمسؤولين الحكوميين. وقد بدا هذا الأمر جلياً منذ فرض تقديم طلبات ترخيص لتسويق منتج أو جهاز ما، وتغطيته من قبل نظام التأمين الصحي، وبيعه للمستشفيات في سياق المشتريات العامة ورصده في سياق رصد الأدوية أو المعدات.●

# واقع البنيات التحتية والتجهيزات بعلاقة مع الاحتياجات الصحية للجماهير الشعبية.

## المستشفيات ومراكز العلاج

عرف قطاع الصحة العمومية تدميرا تدرجيا حيث انخفضت عدد الأسرة بالقطاع العام من 29350 سرير سنة 2000 إلى 22750 سنة 2019 حيث فقد القطاع العام أكثر من 6000 سرير في حين ارتفع عدد الأسرة بالقطاع الخاص من 2300 سرير إلى أكثر من 9000 سرير. وهو الذي يعرف تدهورا سواء من ناحية التجهيزات والبنيات الصحية أو الخدمات التي يقدمها للمواطنات والمواطنين. فلم ينعم المغاربة أبدا بصحة عمومية جيدة، فالميزانية المخصصة للقطاع ضئيلة جدا قياسا بحجم الحاجات الصحية لشعب المغربي الذي يعيش في حالة الفقر والهشاشة، فحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 45 في المائة يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد و13 في المائة يعيشون حالة فقر صحي. وتشير الإحصائيات إلى نسبة 0.6 سرير لكل 1000 مواطن، وارتفاع نسبة الاكتضاض التي تتجاوز حسب بعض الفاعلين في القطاع نسبة 176% بمجموعة من الأقسام الصحية. خاصة بأقسام الولادة ففي جل المستشفيات العمومية، نجد امرأتان تتقاسمان سرير واحد إن لم تفترشا الأرض لضعف التجهيزات.

وأن "الخارطة الطبية بالمغرب تعاني من اختلالات كبيرة، أولها بُعد المستوصفات عن الساكنة، إذ يبلغ معدل قرب المستشفيات والمستوصفات 10 كيلومترات على الأقل، ولنا أن نتخيل 10 كيلمترات في المناطق الجبلية وفي فصل الشتاء ماذا تعني وما معدل وفيات الأمهات أثناء الوضع 111 على 100 ألف في العالم القروي 46 على 100 ألف في المدينة إلا نتيجة هذا البعد.

كذلك مازال المجال القروي يعاني من ضعف التجهيزات الطبية وقلة الموارد البشرية حيث يوجد ممرض لحوالي 20.930 نسمة (في وقت تدعي فيه الوزارة الوصية تخصيص ممرض واحد مقابل 1099 كمعدل وطني).

ففي المغرب يتواجد ما يقارب 151 مؤسسة للعلاجات الصحية الأساسية جاهزة وغير مشغلة في المجالين الحضري والقروي "الأمر الذي يعتبر وضعية شاذة وغير مقبولة، بالنظر إلى الخصاص الذي يعرفه قطاع الصحة العمومية بالمغرب" والتي تتواجد أغلبها في المجال القروي.

وهذا ما يبين معاناة قطاع الصحة في المغرب من نقص مهول في البنيات التحتية، الذي تكرس أكثر مع دخول مشروع "المساعد الطبية" حيز التطبيق وتكاثر طلبات الاستشفاء. فالمغرب لا يتوفر إلا على 5 مستشفيات جامعية تعاني بدورها من نقص في الوسائل اللوجستيكية أو مشاكل في الصيانة أو نقص في الأطر الصحية (سنتطرق لهذه النقطة بشكل مستقل). فضلا عن عشرات المستشفيات الإقليمية (39 مستشفى متخصص و102 مستشفى عام) و المراكز الصحية (2689 مؤسسة، بمعدل 12000 نسمة لكل مؤسسة في الوسط القروي و 43000 في الوسط الحضري) التي لم تجدد بناياتها و أجهزتها منذ عقود خلت في ظل ضعف الرقابة وانخفاض الميزانيات المخصصة للتسيير والتدبير، خاصة وأن الأسر المغربية تساهم ب 57 في المائة من نفقات العلاج كما صرح بذلك وزير الصحة نفسه، (لا يتوفر المغرب إلا على سرير واحد لكل 1000 نسمة مقابل 2.2 سرير لكل ألف نسمة في تونس و 7 أسرة لكل ألف نسمة في أوربا، ولا تبلغ نسبة الاستشفاء سوى 4.7 % بالمغرب مقابل 14 % في تونس ) بالإضافة إلى غلاء الأدوية حيث تبلغ نسبة الولوج إليها 400 درهم لكل مواطن. أما آلاف المراكز الصحية المنتشرة بالوسطين الحضري والقروي فهي تشكو من نقص مهول في وسائل التطبيب والأطر الطبية والإدارية.

## دور النضال الجماهيري في توعية المواطنين:

إن السياسة الصحية بالمغرب مسلسل من التبعية والإخفاقات المتتالية، فالهجوم الذي شمل كل أوجه الحياة أمر محسوس عند الجميع في حياته اليومية، لكن نتائجه بالغة القسوة يلمسها الشعب في قطاعي التعليم والصحة، وبالنظر لمكانتهما الهامة فقد شكلا محور أغلب الاحتجاجات الشعبية خلال العقدين الماضيين ونذكر بعضا من أكبر تلك النضالات دلالة:

- وجه أطباء بالقطاع العام في إقليمي تطوان والمضيق-الفنيدق-مرتيل، "نداء استغاثة" 16 يناير 2019 من أجل إنقاذ"القطاع الصحي من السكتة القلبية"، معلنين خوض حداد عام إلى حين تدخل وزارة الصحة والحكومة لحل مشكلة الخصاص الحاد في الموارد البشرية والمستلزمات الطبية.

- مسيرة زاكورة 2000 دفاعا عن جودة ومجانية الخدمات الصحية؛

- نضالات طاطا طيلة 2005 ضد التسعيرة الصحية ومن أجل المجانية والجودة؛

- نضالات سيدي ايفني/ايت بعمران 2005/2008، كان مطلب خدمات صحية عمومية وجيدة من المطالب الخمس للاحتجاج البطولي؛

- نضالات ساكنة المناطق المعزولة من أجل سيارة اسعاف او مولدات أو طبيب؛ جبال بني ملال وازيلال...

- نضالات الطلبة الأطباء من أجل الادماج المباشر في الوظيفة العمومية؛

- احتجاجات أوطاط الحاج وتاندرارة وطانطان وتزنيت وبيوزكارن؛

- احتجاجات الأطر الطبية ضد تدهور الخدمات وانعدام الأمن وضد الضغوط التي فاقت القدرة على التحمل؛ مستشفي محمد السادس مراكش/ مستشفي طنجة.

لم تستطع النضالات العمالية والنقابية العديدة خلال العقود الأخيرة رد عدوان الدولة التي نجحت في تمرير سياسة تحرير "الصحة العمومية " وفقا لمصالح رأس المال الخاص وفرض الأداء. لكن التحولات الحاصلة في المغرب، خاصة التحولات في بنية السكان (السائرة نحو الانتقال الديمغرافي في أفق الشيخوخة) المقرونة باتساع الفقر والبطالة تجعل مسألة الدفاع عن الصحة العمومية أمرا يتجدد.

## الآفاق الحالمة: بعض التوصيات لخروج قطاع الصحة من الأزمة:

وخلاصة القول إن إكراهات وانتظارات وآمال وطموحات تعلّق على قطاع الصحة، من طرف المواطنين بالدرجة الأولى ومن جانب المهنيين ثانيا، الأكيد أنها عريضة وكثيرة بحجم الأمراض والعلل المتعددة، فالمرض باعتباره عارضا صحيا ملموسا له تبعاته وآثاره، النفسية والعضوية، المادية والمعنوية، يحظى باهتمام الجميع، ويبقى التطلع للإفلات منه أو العلاج منه في حالة الإصابة به، والنعيم بصحة جيدة بحثا عن المجهول، كما تنص على ذلك المواثيق الكونية والوثائق الدستورية.

ومهما بلغ تدمير المكاسب يجب مواصلة النضال الشعبي لاستعادة وتعزيز المكاسب تلك، لأجل ذلك علينا استخلاص العبر من أسباب عدم قدرة النضالات السابقة في انتزاع مكاسب فعلية وتجبر الدولة على التراجع:

- غياب نضال وطني موحد على مطالب دقيقة تنسف برمتها سياسة الدولة في الصحة يتيح للأخيرة تقديم تنازلات جزئية دون المس بجوهر سياسة تخريب الصحة العمومية، لأجل نجاعة النضال لا بد من ميزان قوى عمالي وشعبي على الصعيد الوطني، وبناء على التجربة النضالية فدون اندفاع الحركة النقابية ذات البنيات والتقاليد الأرسخ فسنناوش بنضالات شعبية معزولة تتفجر بتفاوت زمني وجغرافي مما يضعف قوتها.

- النضالات الشعبية ذاتها عليها أن تسعى لتتوسع وتنسق بينها (جرت محاولات بين نضالات طاطا وسيدي ايفني لكن صعود الأخيرة في لحظة تراجع الأولى حد من بلوغ تلك التجربة ذروتها).

- عدم إدراك جوهر خطط الدولة يجعل طلائع النضال الشعبي معصوبة العينين وقد يؤدي بها إلى مأزق ضعف الحجة والإقناع في مقارعة دعاية الدولة وألاعيبها بتقديم تنازلات شكلية لا تمس جوهر المشكلة، وقد يصبح هؤلاء مجرد وسيط سلبي وناقل رسائل وقناة تمرير مبررات الدولة.

- التشهير والفضح بواقع الصحة العمومية بروح نضالية وكشف زيف الدعاية الاشهارية التي تروجها الدولة باستعمال التقنيات الحديثة؛

- كشف خدع وجرائم القطاع الخاص الذي ينهب بطرق شرسة احتيالية متعددة؛

- التضامن ودعم الأطقم الطبية والشبه الطبية التي تخوض معارك نضال ضد الفساد المستشري، وتقاوم انحطاطا معمما.●

# عالم آخر يتشكل:
# نقط ارتكاز وحدود بين التثبيت والمراجعة

## المشهد

مناسبة هذا المقال التوترات العسكرية المتزامنة التي احتدمتمؤخراعلى الحدود الشرقية لأوكرانيا وفي البحر الأسود بين روسيا والحلف الأطلسي، وفي المحيط الهادئ بين الصين وأمريكا وحلفائها. إن هذه التطورات وما صاحبها من وعيد بأوخم العواقب، إذا ما تم خرق الخطوط الحمراء،تشير الى تحول نوعي في اتجاه اللجوء للوسائل العسكرية لحل الخلافات السياسية عسكريا بين فاعلين أساسيين في العلاقات الدولية.

إذا كانت كل الأطراف المعنية تسعى حتى الآن لتفادي أي تصعيد وتفضل المفاوضات، فإن احتمال نشوب مواجهات عسكرية بشكل أو بآخر واردجدا،إذا لم يتم التفاهم حول أسس لنظام عالمي آخريتماشى مع خريطة لجيوسياسية التي هي في طور التشكل.

## معضلة إرساء عالم مغاير مستقر

أظهرت الأحداث الدولية المتوالية خلال الخمس سنوات الأخيرة أن الأوضاع تتطور بوتيرة متسارعةفي اتجاه بروز عالم مغاير لمرحلة القطبية الأحادية التي سادت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي. حيثأن الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية في وقتنا الحاليلم تعد تتوافقمع بنيان النظام العالمي السابقالذيشيدته الإمبريالية الأميركية وحلفاؤها في سنوات ما بعد الحرب الباردة. هناك اليوم عدد من الفاعلين الدوليين الجدد المؤثرين، وعلى رأسهم الصين والهند من الناحية اقتصاديا، وروسيا عسكريا.

لقد كانت علاقات الدول الغربية مع الصين تتميز بالتشارك والتعاون، لكنها انقلبت الى تنافس ثم خصومة مع احتمال التطور الى عداوة متعددة المخاطر؛ وذلك نتيجة استدامة الأزمة الاقتصادية العالمية وتفاقمها بفعل جائحة كوفيد 19.

لقد تظافرت عدة عوامل لكي يتجلىهذا الوضع الجديد. عادت روسيا بقوة إلى الساحة الدولية، وهي تسعى جادة إلى ترسيم الحدود مع حلف شمال الأطلسي وصده من التمدد أكثر شرقا، كما عززت الصين صعودها الاقتصادي بإتمام برنامج "الطريق و الحزام" وإبرامعدة اتفاقيات استراتيجية في جنوب شرق آسيا من أهمها على الإطلاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" التي ستدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2022..بعد المصادقة على الصيغة النهائيةأواخر 2021.

مما جعل العالم الغربي أمام أوضاع جديدة تهدد زعامته الاقتصادية و تزعزع قيادته السياسية للعالم، وتضعه أمام خيارين: إما التنازل طوعا و قبول أدوار فاعلين جدد، إلى جانب الصين و روسيا، وهذاعبر إرساء علاقات دولية متفق عليها؛ و إما التعنت في الدفاع عن "المكتسبات" و الزج بالعالم في حالة فوضى طويلة من عدم الاستقرارتحتمل نشوب حروب مريرة و قد تفتح آفاقا جديدة للتحرر وبروز أقطاب أخرى..

## قطبية ثنائية أم تعدد الأقطاب

إن مسار تشكل اقطاب سيبقى محكوما بدرجة تشبيك العلاقات الدولية الاقتصادية وبموازين القوى التي ستفرزها الصراعات الاخذة في الاحتدام والاتساع عبر العالم.

تلجأ الأطراف المتصارعةمند مدة إلى التضييق الدبلوماسي (طرد متبادل للعاملين بالسفارات بنهمة التجسس) وإلى فرض عقوبات اقتصادية و مالية. غير أن الدول الغربية، بالخصوص، تلجأ الى المزيد لأسباب مختلفة (التنافس غير الشريف، اضطهاد قوميات ، مساس بحقوق الانسان) يشمل حظر التعامل مع شركات أو مؤسسات تابعة لروسيا أو الصين وحتى إدراج شركات ومؤسسات وشخصياتعموميةعلى قوائم سوداء للملاحقة القضائية دوليا.

إن الجديد في تحرك الدول الغربية تحت قيادة أمريكا هي حملة الاستتباع القوية التي تقوم بها عبر القارات لرس نقط ارتكاز لتطويق الصين في البحر الهادئ واستقطاب أتباع بالترغيب والتهديد في البلدان النامية حتى تحد من توسع التغلغل الصيني. ويكون الهدف تشكيل كتلة سياسية مناهضة للصين يرغمها على مراجعة طموحاتها و يعفي من اللجوء الى الحسم العسكري.

ولعل هذا ما نصح به كيسنجر الذي حذر أمريكا من مغبة النزوع الى التصعيد العسكري لأن هذا الخيار قد يضر أولا بأمريكا والعالم الغربي بشكل غير مسبوق نظرا لتشابك الاقتصاديات، إذ يوصي باتباع المفاوضات للاتفاق على تقسيم جديد للعالم ( يالطا أخرى) مع تحديد مناطق و قضايا الخلاف التي يتعين وضع خطوط حمراء يتوجب الالتزام بعدم خرقها من أي طرف كان.

## الآفاق

تعاني المنظومة الغربية من تصدع يزداد اتساعا رغم ما تدعيه الدول المعنية من توافق في التوجهات، حيث أنها تسير مرغمة في ركب أمريكا التي لا تتردد في تهديدها وإذلالها بوضعها أمام الأمر الواقع لإبقائها تحت السيطرة واقتيادها حسب مصالحها أولا، وسوف يستمر هذا ما لم تهب الشعوب في تلك الدول للانفكاك من الجبروت الأنغوساكسوني.

وإن أهم ما أفرزه المنحى السابق اصطفاف الصين و روسيا على طرف واحد، وللمرة الأولى مند قطيعة الستينيات من القرنالماضي. إذ يشكلان اليوم وبشكل واضح حلفا متكامل الأبعاد (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) تجتهد الدول الغربية في ابطاء ترسخه. إلا غير أن الأمور تتسارع في اتجاه فك الارتباط بالهيمنة الأمريكية. ولا أدل على هذا من قرار روسيا والصين، مؤخرا، إنشاء فضاء اقتصاديونقدي مستقل عن فضاء الدولار، وبهذا سوف يتم دق أول مسمار جدي في نعش الزعامة الأمريكية.●

# حزب العمال التونسي
# يعتبر قرارات قيس سعيد فردانية استبدادية يجب مواجهتها

توجّه قيس سعيّد يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 بخطاب إلى الشعب أعلن فيه خارطة تحرّكه السياسي في المدة القادمة. وضبط مواعيد "الاستحقاقات" التي يريد إنجازها ابتداء بـ"الاستشارة أو الاستفتاء الإلكتروني" ثم الاستفتاء المباشر وانتهاء "بانتخابات تشريعية" في 17 ديسمبر 2022. وبهذه المواعيد التي قرّرها بمفرده، يكون سعيّد قد أعطى لنفسه تفويضا كاملا باحتكار السلطة لمدة عام ونصف خارج أية مشروعية مهما كانت . هذا وقد انتبه الرأي العام الشعبي إلى أنّ خطابه كان خاليا من أية إشارة إلى أيّ إجراء جدي لتغيير أو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من الشعب وفي مقدمتها الشباب الذي ادّعى خدمته.

إنّ حزب العمال الذي تتأكد قناعته يوميا بالطبيعة الرجعية للمشروع الشعبوي، الاستبدادي، الذي يحمله قيس سعيد، وتتأكد قناعته بأنّ ما يحدث منذ يوم 25 جويلية الجاري ليس سوى انقلاب من شقّ رجعي في المنظومة على شق آخر لا يقلّ عنه رجعية وأنّ لا مصلحة للشعب في هذا الصراع المحموم من أجل احتكار الحكم فإنّه يتوجه إلى الرأي العام بما يلي:

- إنّ التسقيف الزمني الذي تعهّد به قيس سعيد يوم انقلابه بأنه سيدوم شهرا واحدا "خدمة لمصلحة البلاد"، تمّ تمطيطه أخيرا لمدة سنة ونصف خدمة لمصلحة قيس سعيد لا غير كي يجد الوقت الكافي لتنفيذ مخططه الانقلابي، الاستبدادي عبر تضليل جماهير الشعب بعنوان إجراء "استشارة/استفتاء إلكتروني" لم تتحدد ضوابطه ولا الجهة المشرفة عليه ولا مضمونه، وهو الذي سيمتد لقرابة ثلاثة أشهر، ليشكّل بعدها سعيّد "لجنة" من أنصاره لصياغة الأفكار التي سوف تعرض للاستفتاء العام في الذكرى الأولى لانقلابه، ثم يتمّ تنظيم "انتخابات تشريعية" على خلفية "قانون انتخابي جديد" سيكرّس فيه سعيّد مشروعه حول ما يدّعيه من "ديمقراطية قاعدية" و"تصويت على الأفراد" بما يعني إلغاء كل مظاهر الانتظام السياسي المدني فضلا عن إنجاز عملية سياسية متحكّم فيها في كل تفاصيلها من قبل "جلاوزة" سعيّد كما فعلت وتفعل كل الأنظمة الاستبدادية.

- إنّ هذه القرارات تعكس توجّها فردانيا، استبداديا غير مسبوق من الناحية الشكلية على الأقل، ألغى كل المؤسسات والقوى السياسية والاجتماعية والمدنية التي توجّه إليها في خطابه بأقذع أنواع الترذيل والشيطنة والتخوين بما يؤكد عداءه المرضي لأسس النظام الديمقراطي حتى في شاكلته الليبرالية، وإيمانه بحكم الفرد المتسلط والمتجبر الذي لا تقبل قراراته الطعن بأيّ طريقة من الطرق. وبالإضافة إلى ذلك فقد خلا خطابه من تقديم أيّ تصوّر ملموس لمحاربة الفساد والفاسدين التي بَنَى عليها حملاته التضليلية، ولا عن كيفية محاسبة الضالعين في قضايا الإرهاب والاغتيالات السياسية وكل من أجرم في حقّ الشعب، سواء في العهد الدكتاتوري البائد أو طيلة العقد الفارط من حكم حركة النهضة وحلفائها المختلفين، واكتفى كعادته بالعبارات الرنانة والجمل الخاوية التي تستدرّ تعاطف الشعب الذي اشتدت مهانته إبّان حكم النهضة وشركائها.

- إنّ فكرة الصلح الجبائي مع الفاسدين والتي لم يجد بعد السبيل لتنفيذها بما يؤكد طوباويتها وعدم قابليتها للتنفيذ، كما أكد ذلك عديد الخبراء، إضافة إلى كونها إعادة صياغة لمشروع المصالحة الاقتصادية وتطبيعا مع الفساد الذي يزعم قيس سعيد مناهضته تبيّن مرة أخرى خواء تفكير قيس سعيد وافتقاده إلى أيّ برنامج لإنقاذ تونس من أزمتها التي لم يفعل إلى حد الآن سوى تعميقها. إنّ اكتفاء قيس سعيد في خطابه بصياغة الرزنامة السياسية لتنفيذ مشروعه دون الخوض فيما تفرضه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والشعب من إجراءات استعجالية يؤكد الطبيعة الطبقية الحقيقية لقيس سعيد الذي يصرّ على مواصلة نفس الخيارات اللاوطنية واللاشعبية من خلال مزيد الارتباط بصندوق النقد الدولي والخضوع لإملاءاته المدمّرة على حساب السيادة الوطنية وحقوق الشعب الكادح والمفقّر ولكن بغطاء نظام شعبوي، استبدادي.

- إنّ التفصّي من تنفيذ القانون 38/2020 الخاص بتشغيل من فاقت بطالتهم عشر سنوات، ومن عديد الاتفاقيات الأخرى والتوجه نحو إجراءات مدمّرة جديدة في ميزانية العام المقبل التي لم يفصح عنها بعد وإن بدأ الحديث عنها (تخفيض الأجور وتجميدها لسنوات ورفع الدعم وما يعنيه من مزيد التهاب الأسعار وتدمير المقدرة الشرائية لغالبية الشعب، ووقف الانتدابات وما يعنيه من تفاقم البطالة والتفويت في عدد من المؤسسات العمومية للحيتان الكبيرة في الداخل والخارج...) كلها أدلة قطعية على الجوهر الطبقي الرجعي للشعبوية الفوضوية التي تجثم اليوم على بلادنا. إنها استمرار لنفس المنظومة الرجعية السابقة واختياراتها ولكن بعناوين جديدة، كاذبة ومخاتلة.

- إنّ حزب العمال، بناء على كل هذه المعطيات، يدعو كل القوى التقدمية والشعبية من أحزاب ومنظمات وجمعيات وشخصيات إلى توحيد الجهود في أفق خلق قطب شعبي تقدمي مستقل يتباين مع الرجعيات بكل أصنافها وملحقاتها وأذنابها، الشعبوية والاخوانية والدستورية، ويتّجه في أسرع وقت إلى توحيد الشعب وتعبيراته حول برنامج وطني ديمقراطي شعبي يُخرج تونس من النفق المسدود على كل الأصعدة. ويؤكد حزب العمال استعداده الدائم للتفاعل مع كل المبادرات التي تنسجم مع هذا التوجّه، فليس قدر بلادنا المرور من منظومة النهضة الرجعية والمتعفنة إلى منظومة سعيّد التي لا تقلّ رجعية وخطرا على العمال وعلى عامة الطبقات والفئات الكادحة والشعبية أو العودة بالبلاد إلى واقع ما قبل 14 جانفي 2011 الذي ثار عليه الشعب.

حزب العمّال؛ تونس في 15 ديسمبر 2021

# الشبيبة التعليمية في مقدمة النضالات الشبابية

أشرف ميمون

لطالما شكل الشباب تاريخيا المحرك الرئيسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين في كل الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية التي صنعتها هذه الطبقة وحلفائها الموضوعيين، كما أنه مخزون أساسي لقوة العمل وواجهة مهمة للاستقطاب بالنسبة للرأسمالية. وبالمغرب يمثل الشباب المخزون الديمغرافي الأهم حيث نسبة الشباب بالمغرب تزيد عن 34 في المائة من التركيبة السكانية بالبلد، أي ما يقارب 11 مليون شاب وشابة (حسب مؤشرات طرحها وزير الشباب والرياضة حول متابعة مشروع السياسة المندمجة للشباب 2017)، الشريحة العظمى منها عمال وكادحون ومعطلون وشبيبة تعليمية، وهذه بعض الأرقام والمعطيات الصادرة الرسمية ونحن نعلم جيدا حجم التقليص والتسييس والتضليل الذي تخضع له هذه الأرقام الرسمية والغير رسمية.

تشير المؤشرات الرسمية إلى مغادرة 270 ألف شاب/ة المدرسة سنويا، ونسبة البطالة تصل إلى ضعف المعدل الوطني لتصل 20 في المائة، فضلا عن أن 50 في المائة من الذين يتوفرون على مناصب شغل، لديهم وظائف ضعيفة وهشة وغير قار (نفس المصدر السابق). وفي مؤشر آخر ف 30 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة هم بدون شغل ولا تعليم، أي ما يقارب 4 ملايين شاب/ة من أصل 11 مليون (تقرير المندوبية السامية للتخطيط 2017). وهذا الوضع في تراكم حيث ازداد إجمالي البطالة في المغرب بمعدل 4.5 في المائة خلال سنة 2018 مقابل 0.8 حجم التشغيل في نفس السنة (دراسة أعدتها المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 05/02/2018). وحسب معطيات عرض وزير الشباب والرياضة سنة 2017، فإن 75 في المائة من الشباب لا يتوفرون على أية تغطية صحية، بينما أن 20 في المائة معرضون لاضطرابات نفسية وصحية وأن 82 في مائة لا يمارسون أي نشاط ترفيهي أو رياضي أو ثقافي. وأفاد استطلاع يجفي المئة لضمان جودة العيش وبيئة عمل أفضل (استطلاع قامت به بوابة التوظيف "روكريت" أبريل 2018)، أن هذه الأرقام وغيرها من المؤشرات التي يمكن لأي متتبع عادي لوضعية الشباب بالمغرب أن يعي حجم معاناة هذه الفئة، على غرار باقي كل الكداح، كما أنها تدعونا إلى التساؤل من جديد حول وضعية الشباب اليوم في ظل جائحة كورونا.

إن ما ذكرناه أعلاه من أرقام مخيفة وأفق مظلم للشباب المغربي هو نتاج مباشر للسياسات اللاوطنية واللاشعبية التي تنتجها الدولة في حق هذه الفئة الهامة والأساسية من مجتمعنا ، كما أنها شكل من أشكال التنصل من المسؤوليات الإجتماعية إتجاه هذه الفئة وذلك عملا بتوصيات المؤسسات الرأسمالية العالمية وعلى رأسها ( البنك الدولي).

وفي إطار سعيا الحثيث لخدمة هذه المؤسسات فقد إتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات المجحفة معتمدت على ما سمي زورا بالنموذج التنموي الجديد الذي لا هو بجديد ولا هو بتنموي لأنه يسعى فقط لتعميق أزمة الشعب المغربي وتحميله فاتورة النهب والريع والفساد الذي يعشش في منظومة الدولة ولعل أبرز هذه الإجراءات تسقيف سن التوظيف في 30 سنة وذلك محاولة من الدولة معالجة الإختلالات والسرقات التي طالت صندوق التقاعد على كاهل الشباب بإجراء يضمن وجود موظف أكبر زمن ممكن في الوظيفة دون الإستفادة من التقاعد لسد الخصاص الذي تركه ناهبوا الصناديق ودون الوقوف على أسباب هذا الإختلال ومحاسبة مرتكبيه وهذا في إطار تأييد الريع وحماية الفساد ، ولعل من تداعيات هذا القرار المجحف إقصاء شريحة مهمة من الشباب من حقهم في الشغل وحقهم في الوظيفة العمومية رغم تقليص المستمر لها ، وأمام هذه الإجراءات الجديدة القديمة إنتفظت الشبيبة المغربية وفي مقدمتها الشبيبة التعليمية حيث فجرت ومازالت معاركة

نوعية وبطولية يتصدرها البيان التاريخ الإتحاد الوطني لطلبة المغرب والذي دعى الإضراب الوطني المصحوب بمسيرات والذي إنخرطت فيه عشر مواقع جامعية وعرف نجاحا باهرا أعتقد الوهج للحركة الطلابية المغربية ومعه نقاش الوحدة والتنظيم، وفي جهة أخرى فجر المعطلون وحاملي شهادات الإجازة معركة وطنية متفرقة في المكان وموحدة في الشعار والمطلب عبر تنسيقيات محلية في بعض الأحيان او عبر الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ، بإلإضافة إلى عودة التنسيقية الوطنية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ، لتجد كل هذه الفئات الشابة نفسها في تحالف موضوعي ضد عدو طبقي وسياسي واحد ، إن نجاح هذه الوحدة جزئية من خلال الإضراب الوطني المصحوب بمسيرات أيام 10 و11 دجنبر 2021 يفرض على مكونات الشبيبة التعليمية المغربية التفكير في مستقبل النضال الوحدوي وإسترجاع المبادرات الوحدوية في إطار جبهة شبيبية موحدة ضد البطالة ومن أجل تعليم جيد وإدماج فوري ، قد تكون بدايته من جمع الشتات وإستثمار التركمات النضالية والتاريخية الشبيبة المغربية والدعوة إلى شكل نضالي ممركز وموحد في أفق قيادة موحدة وملف مطلبي موحد لشبيبة المغربية ●

# الحراك الشبيبي الراهن، دلالة أخرى على صورية الانتخابات المخزنية

سعد مرتاح

لم تمض أكثر من أسبوعين على تولي الحكومة "المحكومة" الجديدة مهامها الجديدة، ولم يمض شهر كامل على توي البرلمان الجديد مهامه حتى اندلعت حراكات شبيبة ذكرت البعض منا بحراك 20 فبراير، لما له من عدة نقط مشتركة بين الحراك الشبيبي وبين حركة 20 فبراير المجيدة، حيث غطت التحركات الشبيبية الأخيرة مختلف مناطق المغرب كما أحيت في بعض في بعض المدن بعض واجهات النضال الشبيبي كالحركة الطلابية التي نضهت مؤخرا بقوة في مواقع لم تشهدها لسنين من الزمن، ونفس الأمر ينطبق على حركة حملة الشهادات المعطلة.

إن ما حدث في الساحة النضالية اليوم هو أكثر دلالة وتعبيرا على صورية انتخابات 9 شتنبر 2021 وما أتت به من نتائج، فأن تأتي مظاهرات حاشدة في جميع ربوع المغرب بعد الاستحقاقات مباشرة معناه أولا أن الشبيبة المغربية لم تنخرط في هذه اللعبة المخزنية المغشوشة، ومعناه ثانيا ان الشباب/ات بعل ما راكمه من تجارب مريرة من النضال أصبح يعي ضمنيا أن الحكومة والبرلمان في المغرب هي مجرد واجهات صورية لا حول لها ولا قوة وهو مجرد آليات في يد نظام مخزني يتحكم فيه فاعل مستبد لم يصوت عليها الشعب يوما.

هذه الحركات التي أتت كرد فعل على قرار وزارة التعليم والرياضة بتسقيف عتبة الولوج لمباريات مهن التربية والتكوين في 30 سنة وفي فرض الانتقاء الاولي، هذه الشروط الجديدة التي لا تخرج عن المرجعية النيوليرالية التي هي الإطار العام المؤطر لكل السياسات المتبعة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي طيلة السنين السابقة، والذي يعتبر مؤشرا آخر على صورية الانتخابات من حيث أن الفائز فيها لا يحكم، إذ مهما اختلف أسماء المشكلون للحكومة والأغلبية البرلمانية فإن جوهر السياسات واحد وأوحد ألا وهو رهن كل القطاعات الاجتماعية الحيوية بيد الرأسمال الأجنبي والمحلي تنفيذا وتسييرا وتحويل هذه القطاعات من خدمة عمومية تعتبر من أسس الحقوق الاجتماعية للمواطن إلى سلعة عليه أن يدفع مقابل الاستفادة منها.

وباختصار شديد لكل ما سبق وبقراءة موضوعية للواقع السياسي الحالي يظهر هناك معطيين موضوعيين يجب استغلالها في النضال مستقبلا، الأول هو نسبة المرتفعة للذين قاطعوا الانتخابات الصورية، والأمر الثانية هو أن هذه النسبة تترجم الان لاستعداد شبيبة للنضال من اجل الحقوق والحريات، واستغلال هذين المعطيي لن يأتي إلا بالتسريع في مهمة في بناء جبهة موحدة للنضال الشبيب.

حيث أنهبقدر مساهمة هذه النضالات الشبيبية المهمة التي نعيشها الآن في جبهات النضال بقدر ما تفتقر للأفق السياسي، وهنا يظهر دور الشبيبات السياسية المناضلة خاصة شبيبة النهج الديمقراطي، فتنوع وتعدد الحركات الاحتجاجية تفرض على شبيبة النهج الديمقراطي تحديد التمفصل بين الصراع الطبقي وهذه الحركات ودمجها في سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، وإعطائها الأفق السياسي، سواء من خلال عقد بعض اللقاءات مع قيادات هذه الحركات أو سواء من خلال بلورة برنامج شامل يستطيع جمع أغلب الحركات الشبيبة في جبهة شبيبية موحدة مع بلورة الأسس التنظيمية الكفيلة باحتوائها وتطويرها. فمثلا تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والفصائل الطلابية وشباب/ات النقابات التعليمية المناضلة كلها تناضل من أجل المدرسة العمومية وضد السياسات النيوليبرالية في مجال التعليم (فصل التوظيف عن التكوين، خوصصة التعليم الجامعي، فرض التوظيف عن طريق التعاقد) الشيء الذي يمكن من جمع كل هذه المكونات في بناء جبهة شبيبة منظمة قوية للدفاع عن التعليم العمومي والمجاني، ونفس الشيء بالنسبة للشغل والثقافة، الشيء الذي سيعطي في الأخير جبهات شبيبية قوية مساهمة فعلال في مختلف واجهات النضال الشعبي.

فالعمل الشبيبي في إطار جبهات منظمة موحدة للنضال في هذه المرحلة هو ليس رغبة ذاتية من شبيبة النهج الديمقراطي أو تنظيم شبيبي مناضل آخر، بقدر ما هو شرط موضوعي تفرضه متطلبات توحيد الحركة النضالية الشبيبة من خلال بلورة الشعار الملائم والأساليب النضالية الفعالة، فمهمة بناء جبهة شبيبية ديمقراطية تقدم فضلا عن كونها تندرج ضمن سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية (الميدانية والديمقراطية)، جوابا ملموسا عن تشتت النضالات الشبيبية اليوم. وهذا ما يقتضي صيانته وتوسيعه وتطويره وتقعيده. وهي مهام مترابطة وشاقة تتطلب الإصرار والمثابرة والصراع من أجل الوحدة. إن هذه الجبهة يمكن أن تتشكل من الشبيبات والفصائل الطلابية الديمقراطية، حركة المعطلين، الحركة الثقافية الديمقراطية، شباب المنظمات الجماهيرية الديمقراطية والحركات الاحتجاجية الشبيبية ومختلف الفعاليات الشبيبية الديمقراطية

إننا نواجه عدو طبقي موحد على كافة الأصعدة ويطور ويهيكل أجهزته يوما بعد يوم، الشيء الذي يستعدي منا ضرورة على الدعاية والعمل وسط الشباب لحثهم على التنظيم باعتباره الضامن الوحيد لمراكمة التجربة وكسب الخبرة لدى القوى المناضلة ولدى الجماهير في صراعها مع عدوها الطبقي فلا يمكن تحول الحراكات الحالية لقوة مادية قادرة على فرض واقع جديد وميزان قوى جديد دون توحيدها وتنيظمها من خلال برنامج مطلبي موحد بخلفية فكرية وسياسية واضحة، فالسياسات النيوليبرالية لن تواجه إلا بسياسة تتموقع على النقيض منها●

# قراءة في رواية "مرايا النار" لحيدر حيدر

سعد مرتاح

رواية مرايا النار، رواية أخرى عن المجتمعات الشرقية، مجتمعاتنا التي نخرتها تقاليد وعادات بالية والحروب والقمع والطغاة،

بطلتها "ديميانة"، تلك الشابة المولعة بالحب والتألق والحياة، في إحدى الليالي وهي في سن المراهقة تمارس علاقة جنسية عن حب تفقد من خلالها "عذريتها" (وضعت مزدوجتين على هذا المصطلح لأنني أكتبه بصعوبة كبيرة) وحمل بانتها "بوران" ، أهل البطلة المنخورين بالفكر الظلامي الخرافي بدأو يبحثوا عن طريقة للتخلص من هذا العار الذي أصابهم في ابنتهم "الفاسقة" ففكروا سوية إلى جانب عائلة الذكر لستر الفضيحة المدوية، فقرروا تزويجها بالقوة لأخوه "عبد الرحمان" الذي يكبرها بسنواااات الذي سيصاب بعد الزواج بقليل بشلل نصفي في حادث سيصبح معه مقعد بصفة نهائية، "عبد الرحمان" قرر اخذ زوجته بعيدا عن مدينة سبتة هربا من الفضيحة والاستقرار في بلدة بعيدة.

وانا اقرا سطور حيدر في هذا الجزء عاد بي التفكير مجددا إلى أين وصلت بنا العادات والتقاليد، حفاظا على "الشرف" نرتكب أبشع الجرائم هذا دون أن ننسى مفهوم هذه المجتمعات لهذا "الشرف" المحصور قصرا في غشاء بكارة، مجتمع شرقي من أول ضحاياه النساء، ماذا لو كان مجتمعنا سويا، مجتمع يعترف بالحب كقيمة إنسانية عليا، هل كان سيحدث كل هذا؟ ل "ديميانة" تزوج غصبا وتغادر بيتها غصبا عنها وتهجر بالقوة وتخدم رجل آخر؟

البلدة النائية التي استقروا فيها ستعرف زيارة أحد الغرباء لها، "ناجي عبد الله" ذلك الرجل المتحرر المثقف المثقل بالذكريات السوداء والآلام والمآسي ذلك الرجل القادم من لبنان بلد الحرب الأهلية هاربا بعد ما نجى بأعجوبة من مجزرة رهيبة راح ضحيتها حبيبته السابقة وعائلته بأكلها بطريقة جد بشعة.

ومنذ الأيام الأولى، المرأة التي اغتصبت في حياتها وشبابها ستنجذب لهذا الغريب وتتعلق به وهو كذلك رغم صدها له بكل الطرق المتاحة لكن ليس لوقت طويل،

"ديميانة" بفضل هذا الانجذاب ستستعيد جزء من أناقتها وأنوثتها المدفونة، حيث ستعود للباس الانيق الرائع ولحب الحياة ولولع المغامرات، لدرجة أن تنام ليلة كاملة مع الرجل الغريب في غرفته، الرجل المقعد لم يعد قادر على هذا الوضع مما يضطره في دخول في شجار مع زوجته ليكتشف أنها لم تعد تلك الشابة المستسلمة الخنوعة، إذ دخلت معه وعلى غير العادة في صراع ومشاداة كلامية حادة، كأنها كانت في حاجة لهذا الغريب لتعرف كيف تواجه، هذا الغريب الذي هاجر البلدة بعد هذه الواقعة وهو في القطار المتجه إلى مكان مجهول، يستعيد ونستعيد معه كل هذه الذكريات ذكريات الحرب الاهلية وحبيبته المقتولة وذكريات ديميانة حيث أن رواية جزء كبيرة منها عبارة عن استعادة لكل هذه الذكريات..

الرجل المقعد وبعد عجزه مواجهة زوجته نظرا لظروفه وللطريقة التي تم بها زواجه، بدأ يتساءل كيف اتى هذا الغريب فجأة، في وقت كانت في كل المؤشرات تدل على بداية استقرار وضعه الاقتصادي بمساعد أخوه الذي حصل على وظيفة جيدة في اسبانيا، بل أنه حتى بدأوا بنسيان (طبعا ظنه خاطئ) فض بكارة "ديميانة، فجأة تحولت حياته لشجار يومي باعتراف شرقي ذكوري متخلف مقيت من قبيل " وأنا أحترق كديوث وقواد عاجر أن أي رد فعل رادع، فتاة الفساد والزنى ماذا يرجى منها"..

حيدر من خلال هذه الرواية سلط الضوء على معاناة المرأة "العربية" المحرومة من الحب، وإلا أين يمكن أ تصل الأسرة المحافظة من أساليب خبيثة حفاظا على وهم "الشرف"، بالإضافة إلى الأحاسيس والآلام والاغتراب المهول التي عاشها الفارون والفارات من جحيم الحرب الأهلية اللبنانية...

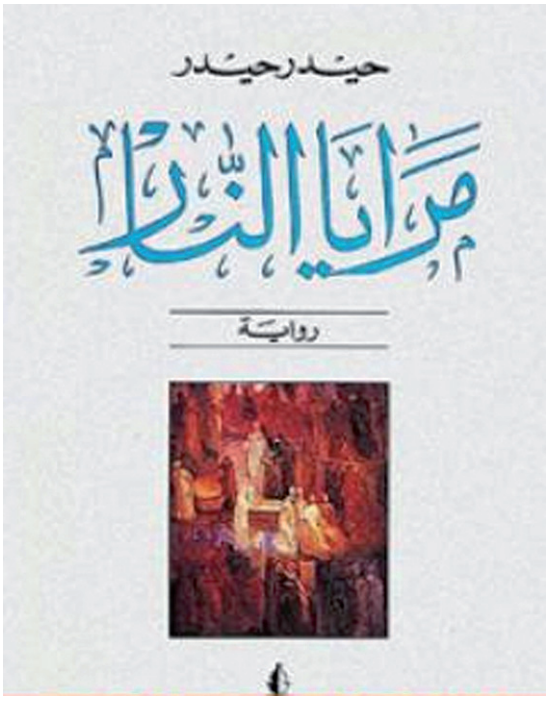


**اقتباس:**

" ليس بالأمر السهل أن تعيش في عالم سيء كعالمنا. عالم مليء بالجشع والحقد والأنانية. الكبير فيه يأكل الصغير. الناس فيه فقدت الأمان والثقة والضمير. هذا المجتمع الملعون الذي وصلنا إليه" ص:14.

" انتابني إحساس حنون، مشوب بمرارة وفقدان. نوع من حنق خاطف عبر في مدى ثواني. شوق أعادني خطفا إلى زمن الطفولة والمراهقة العنيفة، التي أفقدتني عذريتي قبل الزواج فكان السبب في زواجي المبكر... الرجال هم الرجال يا عزيزتي ديميانة ونحن في مراياهم لسنا أكثر من ضلع قاصر هم القضاة والجلادون ونحن أبدا في قوس الاتهام." 30 – 33.

" ولكن كيف يمكن إيصال فكرة بسيطة، قد تبدو شديدة التعقيد. فكرة أساسية في السياق الشخصي، عن حالة إنسان لا يرى في الحب أي معنى. إنسان فقد حالة النقاء، والتوق، والشهوة، والاندماج. إنسان مصاب بما يشبه العنانة النفسية والعضوية بعد أن هوى في ساحة مرايا الدماء والموت؟ " ص:71

" التشويه يا أختي وهذا الخلل العضوي وصمة عارهم ورمز فخاري في عصر الجلادين والطغاة. القوة والوحشية هما الوجه المظلم للتاريخ ولعنة الأبد التي لا يمحوها سوى العقل والحرية." ص 118.

" أي شيء لا معنى له قبل إبادة هذه السلالة البربرية. سلالة البدو والرعاة. همج القرن 10 الدين ابتلينا بهم كوباء وطواعين وجراثيم عصية على الاستئصال. ورثة الحاج وأبو العباس السفاح ومسيلمة الكذاب ويزيد والحاكم بأمر الله وسائر اللاهات.. عدو العقل والحرية والحضارة.." ص:86.

## الثقافة والتغيير

# في "الثقافة الموسمية"

نور الدين موعابيد

أذكر مذ كنت طالبا "مشاغبا" في مدرجات الكلية أن من بين المطامح الأساس التي تعتبر اشتراطات رئيسة واقتضاءات لا غنى عنها، مطمح تحويل القراءة والكتابة إلى طقس يومي، أو شبه يومي، بل إن هذا النشاط الثنائي الجدلي بلغ من سلطته الرمزية، وقدرته على الاختراق أن غدا مسبار: سيرورة المجتمع وصيرورته الوازنتين. وأكاد أقول إن المشروع القرائي-الكتابي هو لحمة المشروع المجتمعي وسداه.

وإذا كان ذلك كذلك فإنه المحر الذي يقيس سلم ارتقاء الشعوب، إلا أن من الظواهر التي يشيب لها الغصن وهو رطيب، ظاهرة "الثقافة الموسمية" التي "تزهر" في مجتمعات ما قبل فكر الأنوار، هذه الثقافة البئيسة، المتأرجحة بين الكمون والتجلي، تقدح زنادها الانتفاعية الضيقة كلما باتت مواعد إجراء الامتحانات قاب قوسين أو أدنى، ولاسيما امتحانات استحقاقات الترقية المهنية في الحقل التربوي.

..فماذا يضير هؤلاء الباحثين عن المعرفتين البيداغوجية و الديداكتيكية الظرفيتين لو أنهم آمنو بما أسميه: "التكوين الذاتي المستمر"، و تقفوا آثار أولئك الذين توفقوا في دورات سابقة، و مع ذلك ظلوا يؤثثون الأنشطة التكوينية المنظمة هنا وهناك، ومنهم من ساهم في التكوين والتأطير.. ؟!

لقد تمنى أحدهم قديما الموت بعدما أصابه العمى لأنه لن يكون قادرا على القراءة السلسة، التي عركها، فصاحبها وصاحبته حينا مدثرين بهيام متبادل. وعندي أن الثقافة الواعية، الناقدة هي هدم وبناء تقود إليهما القراءات المتعددة (المتكثرة)، لأن المعنى متكثر أيضا، مما يرخي ليله سدوله على الكتابة، التي قال عنهاBarthes :"هي كتابة القراءة"، أو بتعبير الديداكتيكيين:écrire pour lire ..

سبقت الإشارة العجلى إلى أن علاقة القراءة بالكتابة علاقة جدلية، وليست ميكانيكية (آلية)، فكل كتابة قراءة بمعنى من المعاني، بينما العكس غير صحيح. وواضح أن التراكم القرائي الكمي الحقيقي هو ذلك المتحول إلى تراكم كيفي (نوعي) يتيح ارتياد أصقاع بكر.

وكما للقراءة مناهجها وعدتها المفهومية، فكذلك للكتابة أصولها /فروعها حتى يدرأ القارئ و الكاتب المتمرسان المآزق والمزالق، ومن ثمة يركنان إلى ثنائية: إمتاع/إقناع. ومهما يك أمر هذا الموضوع، فإنه لا يعدم بعض المجازفة لما للمطروق من سلطة نافذة إلى الذهنيات والسلوكات التي استمرأت "الحالة"، فلم تجرؤ على أن تركب "أهوال" المجهول: التحول/التحويل la conquête du savoir: و "غزو المعرفة".. وإلا ضربت علينا العناكب بأنسجتها، وأبقتنا في الحضيض الأسفل.. نحو ما قال الشاعر الفرزدق هاجيا جريرا..

ومن بين المقولات التربوية التي لن أنساها -وإن فقدت الذاكرة أو أصابني الخرف- قولهم: إن التربية تكوين من أجل الحياة éduquer c'est former".. هكذا يبدو أن الامتحانات والاختبارات و"المقاربة بالنتائج" مجرد أدوات لا ترقى إلى مستويات الغايات.. وبخاصة أن أي ملاحظ، أو متتبع لاحظ أنها لا تملك في أغلبها أدنى شروط الموضوعية والعلمية، و هي أبعد عن التقويم الصحيح لا عيرا ولا نفيرا.

أخيرا، إن "الثقافة الموسمية" لتضارع في "الدول" التي تعادي الديمقراطية، محاولة تأبيد الاستبداد والاستعباد، لكن هيهات! طالما الثقافة البديلة صامدة تقاوم "تصحر الفكر" النقدي وانسحابه.. فلنتشبث بمبادئنا الكونية، ولنجذرها أكثر مما ولى.

دجنبر 2021.

**يسعدنا في هيئة التحرير أن نستظيف الرفيق الوالي محمد، مناضل في النهج الديموقراطي والحركة الجماهيرية وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديموقراطي. في هذا الحوار معه لتسليط الضوء على واقع الممارسة النقابية في الوضع الراهن من خلال تناوله لبعض القضايا النقابية بنظرة نقدية من داخل الممارسة بتشعباتها بين المحلي والوطني مرورا بالتجربة النقابية في جهة من الجهات التي عرفت حراكا شعبيا هاما، وهي الجهة الشرقية وحراك جرادة بشكل خاص الذي كان مؤطرا بشعار: "من أجل بديل اقتصادي" ...**

### 1 -كيف يبدو لكم المشهد النقابي عموما والتعليمي خصوصا؟

إن سقوط جدار برلين والهجوم النيولبرالي قوض مقومات الدولة الراعية التي تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية والتي كانت تضمن الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة في ظل الاستقطاب الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وجدير بالذكر ان تبني الدولة الراعية في الغرب كان نتيجة هذا الاستقطاب حيث ان الغرب الرأسمالي كان يدفع بالحقوق السياسية والمدنية وفرض إحدى أهم وثائق الشرعة الدولية والتي هي العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية في الوقت الذي كان المعسكر الشرقي واليسار العالمي يربط تحرر الشعوب والعمال بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي ووصل ذلك بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولم يتم التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية إلا بشرط التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما وثيقتان أساسيتان إلى جانب الاعلام العالمي لحقوق الانسان في الشرعة الدولية...

يتبين مما سبق أن الدولة الراعية وضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت مرتبطة بقوة الطبقة العاملة والحركة النقابية والعمالية واليسار العالمي لكن مع الهجوم النيولبرالي وتراجع اليسار والتراجع عن الدولة الراعية ضعفت الحركة النقابية مما أفرز حركات اجتماعية من خارج النسقين اليساري والنقابي كحركة السترات الصفراء بفرنسا ولنحتل ول ستريت بالولايات المتحدة وغيرها.

وعلى مستوى المغرب فإن أزمة الحركة النقابية أعمق، حيث يتبين منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وبالضبط بعد تقرير السكتة القلبية لصندوق النقد الدولي، بدأ الهجوم الكاسح على مكاسب العمال بإدخال الهشاشة والتراجع على التشريعات التي كانت تضمن بعض الحقوق والمكتسبات. حيث تم إعدام قانون المنجمي وفرض مدونة شغل رجعية وتراجعية وعند مطلع العقد الثاني بدأ تفكيك قوانين الوظيفة العمومية وفرض نظام التعاقد وأنظمة تخريبية للتقاعد والحماية الاجتماعية، خصوصا في الصحة والتعليم كقانون التغطية الصحية الاجبارية والقانون الاطار لتصفية الخدمات العمومية وخوصصتها، في مقابل تزايد أمراض الحركة النقابية المغربية ومنها الانقسامية والتحكم البيروقراطي وغياب الاستقلالية عن المخزن والباطرونا والأحزاب الملتفة حول النظام واختياراته اللاشعبية وهذا ما يفسر العجز التام للحركة النقابية المغربية عن مواجهة مخطط التراجعات والتصفية الطبقية لمكاسب العمال والطبقة المتوسطة في ظل التفقير السياسي للطبقات الأساسية في التغيير وهذا مرده لضعف اليسار المغربي وتشرذمه وغياب الحزب المستقل للعمال والكادحين.

أما الحركة النقابية التعليمية فإنها أكثر تشرذما وانقسامية وتخضع بدورها لانعدام الديموقراطية الداخلية والاستقلالية عن الدولة وادواتها الحزبية عبر خضوعها لتيارات واسعة من الانتهازية والبيروقراطية تخترقها تيارات واسعة من الانتهازية والبيروقراطية فضلا عن التفقير السياسي الذي تمارسه داخل البرجوازية الصغرى ذات المواقف المتذبذبة كأدنى شريحة في الطبقة المتوسطة التي تتعرض للاندحار. وهذا ما يجعل جل النقابات التعليمية متواطئة مع النظام واختياراته في التعليم رغم بعض المقاومات المحدودة والمشتتة ...

### 2 - إذا كانت الحركة النقابية التعليمية مازومة إلى هذا الحد فكيف تدبرون في ظل هذا الوضع حقوق ومكاسب نساء ورجال التعليم والتراجعات المسجلة في التعليم العمومي وما هي اولوياتكم في FNE الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي:

FNE كتيار نقابي ديموقراطي كفاحي، تدبيرنا لملف التعليم يرتكز على محورين كبيرين هما محور الملف المطلبي لرجال ونساء التعليم والمحور الثاني قضايا التعليم العمومي.

على مستوى الملف المطلبي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي المتعلق برجال ونساء التعليم من اولوياتنا النضال من أجل احترام الحريات النقابية والحقوق الديموقراطية لرجال ونساء التعليم وعلى رأسها احترام الحق في التنظيم النقابي فالدولة لا زالت تمارس الحظر القانوني والعملي والإعلامي على الأنشطة النقابية كما يحدث لبعض فروع الجامعة الوطنية للتعليم (الملفات القانونية ووصولات الإيداع) واستعمال الفضاءات والقاعات العمومية ...وفي هذا الصدد نؤكد دائما على توقيع الدولة اتفاقية منظمة العمل الدولية 87 الواردة في اتفاق 26 أبريل 2011 ، والحق في الاضراب باعتباره حقا دستوريا يسمو على أي قانون تنظيمي والذي من المفترض أن يحصنه ويحميه...

كما تعمل الجامعة الوطنية للعليم على مواجهة كل التشريعات والمراسيم التراجعية المتناقضة مع النظام الأساسي للوظيفة العمومية ومع المقتضيات الدستورية، واحترام اختصاصات البرلمان الذي يملك الحق بصفة حصرية في التشريع للوظيفة العمومية والموظف العمومي بدل سيل المراسيم والمذكرات التراجعية بدءا من مراسيم بنكيران بفصل التكوين عن التوظيف ومرسوم التمديد للمتقاعدين وتجميد الترقيات ومذكرة المعايير الجديدة لولوج مراكز تكوين الأساتذة. ينضاف إليها القوانين التراجعية كالقانون الاطار وقانون إصلاح التقاعد ...

أما على مستوى حقوق ومطالب نساء ورجال التعليم التي لا يمكن فصلها عن قضايا التعليم العمومي إذ يجب رفع الأجور بما يتناسب والوضع الاعتباري لرسالة التربية والتعليم ومماثلتها على الأقل مع باقي موظفي الدولة وتوحيد مسارات الترقي وتقليص الفوارق بين الأجور وتحسين ظروف العمل بتأهيل البنيات وفضاءات التربية وفق ما تقتضيه المعايير الدولية، مع إقرار نظام أساسي يصحح ثغرات النظامين السابقين 85 و2003 ويوحد جميع الفئات التعليمية ضمن معايير الوظيفة العمومية والموظف العمومي الواردة في الدستور المغربي والنظام الأساسي للموظفين واتفاقية منظمة العمل الدولية 151للموظف العمومي والخدمة العمومية. والاستجابة لمطالب جميع الفئات التعليمية والتي تصل ل 26 فئة وجب التسريع بتصحيح وضعيتها وجبر أضرارها.

وتناضل الجامعة الوطنية للتعليم من أجل تعليم عمومي يرتكز على مبادئ أساسية على رأسها المجانية من التعليم الأولي إلى العالي ولتحقيق ذلك قاومنا ولا زلنا نقاوم كنقابة شعبية القانون الإطار 51.17 ثم من أجل تعليم موحد يستوعب كل أبناء وبنات الشعب المغربي باعتباره الإطار الوحيد الذي يتيح تحقيق معيار الجودة وتكافؤ الفرص والارتقاء الاجتماعي والانصاف كما تزعم الرؤية الاستراتيجية. هذه المنظومة يجب أن ترتكز على المعايير الدولية التي وضعتها منظمة اليونسكو لإخراج المنظومة من وضعيتها المتأخرة إذ تحتل المرتبة 123 وهي ضمن 73 أسوأ نظام تعليمي ويحتل بلدنا المرتبة 48 من أصل 50 دولة في مستوى تحكم التلاميذ في القراءة سنة 2017.

### 3 كيف تتصورون الخروج من الازمة النقابية وأزمة المنظومة: كيف تتصورون الخروج من الازمة النقابية وأزمة المنظومة:

أزمة الحركة النقابية ببلادنا أزمة مركبة والخروج منها في اعتقادي الشخصي لا يتطلب فقط مواجهة البيروقراطية والانتهازية وارتباطها العضوي بالمخزن والباطرونا، بل يقتضي مواجهة التفقير السياسي الذي يحكم الطبقة العاملة وأجزاء واسعة من الطبقة المتوسطة وهذا لن يستقيم إلا بعودة اليسار وتجاوزه لتشرذمه وحلقيته فهو السبيل للانتقال بالحركة النقابية إلى حركة عمالية وهذا ما يشتغل عليه النهج الديموقراطي باستعداده لإعلان حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وهذا كفيل برفع الصراع من قطاعي إلى صراع يهم الحركة النقابية برمتها لاسترجاع الحقوق وانتزاع المكاسب والتقدم في الصراع من اجل التحرر من الاستغلال ويندرج هذا ضمن المهام المركزية للحركة العمالية، وغير خاف على المتتبع لمسار الاحتجاجات المتتالية والمتصاعدة التي يشهدها قطاع التعليم ورغم الفرز الذي عرفته على خلفية الموقف من التعاقد والتقاعد ومحاولة تمرير نظام أساسي تراجعي وتمرير القانون الإطار..ورغم التضحيات، فإن الحصيلة انتهت إلى الإفلاس في غياب أفق سياسي ووضوح في التصور.

أما على مستوى المنظومة فإن أزمتها انعكاس مباشر للازمة العميقة للنظام الذي يسعى إلى المحافظة على نفس الأدوار السياسية والإيديولوجية لإعادة إنتاج نفس العلاقات من خلال تتالي الإصلاحات المنتهية جميعها بالإفلاس رغم إهدار الجهد والمال العمومي ورهن مستقبل الأجيال ، لذلك فالجواب لمواجهة هذا الوضع يفرض بناء جبهة عريضة من الاتجاهات الديموقراطية الكفاحية من داخل الحركة النقابية واليسار المناضل والاتحاد الوطني لطبة المغرب والاباء والامهات والحركة التلاميذية التي اثبت غيرما مرة قوة تأثيرها على القرار السياسي، ويقع على هذه الجبهة أن تتجاوز سقف نقد السياسات التعليمية المفروضة إلى طرح تصور بديل يعيد توحيد التعليم العمومي ويؤهله ليكون ذا جودة وقاطرة للتغيير.

### 4 كيف تقيمون حصيلة الحوار القطاعي مع وزارة التربية الوطنية ؟

ما تزال الوزارة مستمرة على نفس منهجية الحوار القطاعي العقيمة، فرغم كثرة الاجتماعات وفي تقديرنا الحوار الذي لا يفضي إلى نتائج ملموسة ويرتب الملفات حسب الأولويات ارتباطا بالتعليم العمومي ومآلاته ومعاناة نساء ورجال التعليم، يعد إفراغا عمليا لكل المجهودات المضنية خلال الاجتماعات السالفة، وغير خاف على احد الوضع النقابي المتسم بالتشرذم والضعف وغياب الرؤيا لا يتيح انتزاع مكاسب لفائدة مهمة لفائدة الفئات التعليمية، وهذا الوضع هو الذي تحاول الدولة استثماره لتمرير نظام أساسي تراجعي ينطوي على التطبيع مع التعاقد، تحت غطاء شعار الجهوية وضرب ما تبقى من مكاسب نظام الترقي بعد تصفية الترقي عبر التكوين وبالشواهد بمباركة نقابية باستثناء جامعتنا خلال نونبر 2013.

ويتم التحضير الآن للإجهاز على الترقي بالمباراة وبالاختيار على علاتها، وإقرار جيل ثان لتخريب التقاعد الهدف منه تصفية الصندوق المغربي للتقاعد، في مقابل مكابرة النقابات من أجل دفع الحكومة للوفاء بالتزاماتها السابقة في محضر 26 أبريل 2011 ومحضر 19 أبريل 2011 الذين جاءت بهما حركة 20 فبراير، من أبرز مقتضياتها تفعيل التعويض عن المناطق النائية وإقرار الدرجة الجديدة للمقصيين من خارج السلم والتوقيع على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية ...

وهذا ما يتصل فقط بالمطالب المادية والاجتماعية لأسرة التعليم اما ما يتعلق بمصير التعليم العمومي فهو لحد الآن غائب عن التفاوض بل إن الوزارة تعتبر الاستمرار في الخوصصة وتطبيق بنود القانون الإطار التراجعي والمعايير الجديدة لولوج مراكز التكوين، مرتكزات أساسية لما تطلق عليه إصلاح المنظومة.

هذه المنهجية والرؤية التي تعتمدها الوزارة تطرح على الحركة النقابية مهام ثقيلة، حيث تفرض عليها تصعيد النضال وتوحيده وتوسيعه ليشمل رجال التعليم بكل فئاتهم والآباء والامهات والطلبة والمعطلين والإعلاميين والحقوقيين.

# ندوة "بن بركة،ذاكرة وإرث أممي" بمدريد

بحضور البشير نجل الشهيد مهدي بن بركة نظمت بالعاصمة الإسبانية ندوة إشعاعية يوم 10 ديسمبر حول المسيرة الكفاحية والإنسانية للمهدي بن بركة أحد أكبر الوجوه الثورية العالمية، وأضاءت الندوة عدة جوانب من تاريخ مغرب الحماية وفترة الإستقلال برهاناتها السياسية والإجتماعية والتحررية التي طبعت طموح الوطنيين المغاربيين والأفارقة وخياراتهم في بناء مجتمعات جديدة تحددت توجهاتها عبر صراعات وإنقلابات غيرت مسارات الإستقلال الوطني والطموحات الشعبية.

كان المهدي بن بركة في صلب الصراعات والأحداث الكبرى التي رسمت المغرب الجديد وساهمت في تحولات عالمية دفعت العديد من قادة التحرر العالمي إلى البحث عن توازنات وتحالفات خارج هيمنة التكتلات السائدة على المستوى الدولي والمعسكرات الإيديولوجية التي أسست للحرب الباردة والتقاطبات الإقليمية.

وتطرقت الندوة التي عرفت حضور جمهور متنوع من الجاليات العربية و نشطاء من أمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية إلى تفاصيل المشروع السياسي والأممي الذي طمح إليه المهدي بن بركة إبن الحركة الوطنية المغربية ومؤسس التضامن الأممي إنطلاقا من وحدة شعوب إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية.

ندوة المهدي بن بركة ذاكرة وإرث أممي إختارت مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان كمحطة كونية للمطالبة بكشف الحقيقة وإقرار العدالة كاملة في ملف الشهيد مهدي و إنصاف التاريخ وعائلته.

مدريد: المرابط محمد

# تثمين اللغة

العربي بنجلون ❖

بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، أجرى الكاتب ذ. العربي بنجلون حوارا طويلا مع الأديب عبد اللطيف الوراري في جريدة (القدس العربي) نقدم هذا المقتطف منه:

غالبا ما نربط غَيْرتَنا على اللغة العربية بكونها لبنةً أساسيةً لصيانة الدين والهوية والتاريخ، وتلحم بعضنا بعضا من المحيط إلى الخليج، وهي بالفعل، كذلك!...إلا أن الجيلَ الجديدَ له وجهة نظر أخرى، إذ يعتبرنا (منحازين) لرؤية قديمة تجاوزها العصر، وتعارض العولمة والتفتح على اللغات والثقافات. وأذكر أن مؤسسة يرتكز تعليمُها على الفرنسية، دعتني يومًا ما لأحاضرَ في (واقع اللغة العربية) وكان عليّ أن أقنعَ طلبتَها بجدوى تعلُّمِها، ولا سبيلَ أمامي إلا ربطها بالمال والعمل، لأن غالبية آبائهم يشتغلون في التجارة، أو مدراء ورؤساء شركات ومعامل، ومسيري مقاولات، أو يحتلون مناصب إدارية كبرى. فافتتحتُ محاضرتي بمثالٍ حي، تجلى في طبيبين بمدينة فاس: الأول، لا يعرف إلا اللغة الفرنسية، والثاني يجيد اللغتين معا. فكان عمومُ المرضى يلجأون إلى الثاني، لأنه يتواصل معهم بلغتهم الأم، ليحصل التفاهمُ والتفاعلُ بينهم، ما جعله يحصدُ حصةَ الأسد منهم، أكثر من الأول. وبهذا المثال، أحسوا بالدور الذي تلعبه اللغة العربية في الدخل الفردي للمواطن، ونجاحه في عمله، سواء كان المتعلمُ لها طبيبا أو مهندسا أو تاجرا أو مسؤولا... وهنا تماديتُ في تعداد فوائدها على الاقتصاد الوطني، وعلى التنمية بصفة عامة. فالدول المتقدمة تنظم جوائزَ عالميةً للأعمال الأدبية المكتوبة بلغتها، وتشيد مراكز ثقافية ولغوية،

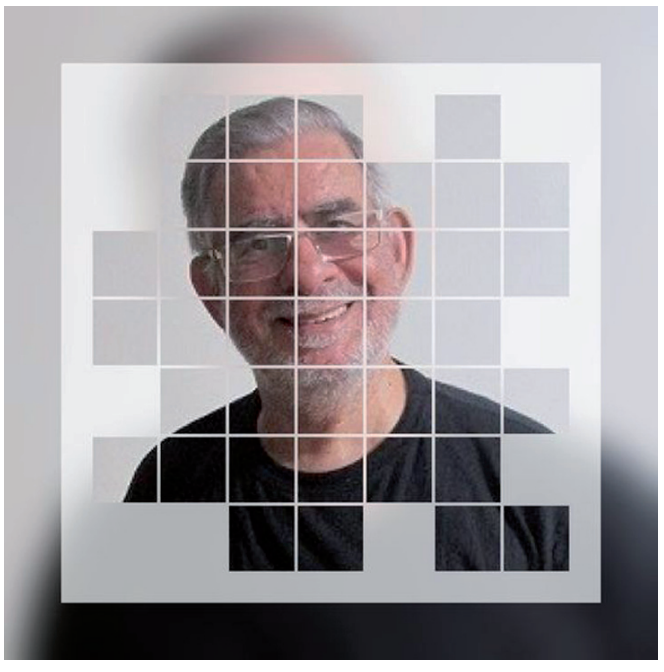

لتقوي حضورها، وبالتالي، لتخلق أسواقا لمنتوجاتها، منافسةً لغيرها. فالغاية من تلقي اللغة، أي لغة، هو تشكيل عقليات قابلةً لتستهلك صناعاتها، وتنمي اقتصادها بدرجة أولى، قبل الأهداف الأخرى. لكنْ، مع تقدم العمر، والمرور بتجاربَ حياتية، يصبح المواطن متشبثا بلغته، كرصيد ثقافي وهوياتي، يحمي ذاته من الذوبان في الآخر. لهذا أرى أن السبيل إلى إقناع الأجيال الصاعدة بجدوائية اللغة العربية، يمر عبر دورها في صيانة الاقتصاد الوطني، الذي هو عصب تنميتها واستثمارها...!

((❖ أديب وكاتب متخصص في أدب الطفل))

## من وحي الأحداث

# هل لليسار "الإسرائيلي" موطأ قدم داخل يسار المنطقة؟

الحبيب التيتي

كتب احدهم في تدوينة يدافع فيها على حزب الاتحاد الاشتراكي وعلى ما ينتظر منه أن يقوم به في المشهد السياسي وأين يجب أن يتموقع وهو يستعد لعقد مؤتمره 11 . ومن المهام التي عليه ان يقوم بها: " ولأنّ إتحاد اليوم مطالب بان ينسج علاقات جديدة ملزمة له لأنها جزء من سيادة الدولة...الإتحاد الاشتراكي يجب أن يعيد بناء ذاته مع اليسار المشرقي والفلسطيني والاسرائيلي... عليه إعادة فتح قنوات مع أحزاب جزائرية تتقاسم معنا نفس المنطلقات.."

إنها دعوة متحفزة للتطبيع مع الكيان الصهيوني بتبرير أنها تنخرط ضمن ربط تحالفات قوية مع اليسار المشرقي الذي يشمل طبعا الفلسطيني والإسرائيلي. هذه الحجة أصبحت متداولة بين صفوف الأحزاب السياسية المغربية وخاصة تلك التي تسعى الى تبرير انقيادها وراء الدولة المغربية التي قررت أن تكشف بوضوح عن كل علاقاتها مع الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني بل إنها قررت أن تعمق علاقات التعاون والخدمة المتبادلة الى درجة منح اجهزة الكيان الصهيوني العسكرية والاستخبارية قواعد على ارض المغرب محصنة للعمل بدون تحفظ او تستر. إن المطبعين الجدد يتخفون وراء ما يقوم به بعض اليسار المشرقي او ما يشكله ما يسمى باليسار " الإسرائيلي".

لكن السؤال الذي يجب أن يطرح وبقوة هو هل لليسار " الإسرائيلي" مكانة وسط اليسار العربي والمغاربي؟ هل يمكن قبول قوى سياسية تعترف بالدولة الصهيونية وتريد لها البقاء والصمود على حساب حق الشعب الفلسطيني في كامل وطنه، قوة تقدمية تحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها؟ أليس هذا "اليسار" مجرد تجميل للكيان الغاصب ومحاولة ترسيخ خرافة أن هناك شعب يهودي يتوزع مثله مثل جميع شعوب العالم الى طبقات اجتماعية وفئات طبقية تخوض صراعا طبقيا ولها ممثلون سياسيون من ضمنهم اليسار وفي طليعته الشيوعيون الذين يمثلون الطبقة العاملة الإسرائيلية؟

ان الكيان الصهيوني ليس الا قاعدة عسكرية متقدمة للامبريالية في المنطقة ولهذه القاعدة العسكرية ميزة انها تنتج ما تستهلك ولذلك هي مضطرة لتوزيع العمل بين جنود يشتغلون وجنود يملكون وسائل الإنتاج ويوظفونها ضمن خطة استعمارية استيطانية.

ان التذرع بوجود يسار إسرائيلي وضرورة ربط العلاقات معه هو تقديم خدمة فكرية وسياسية لمشروع غرس الكيان الصهيوني في منطقتنا وإعطائه كل أسباب أن يصبح كيانا عاديا وقابل للحياة مع بقية شعوبنا. ان مثل هذا الموقف لا يخرج عن التفريط في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على كامل ترابه. انه غدر وخيانة لطموح شعوبنا في التحرر من الامبريالية والرجعية وكيانها المصطنع " اسرائيل".